

رحمة النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - دراسة تحليلية لثلاثة أحاديث في صحيح البخاري ومسلم¹

فائق طاهر عبد الله

قسم التربية، كلية التربية الدينية، جامعة كويه، كويه، اقليم كوردستان، العراق
faeqbahrke@yahoo.com

أ. م. هاشم إسماعيل إبراهيم

قسم التربية، كلية التربية الدينية، جامعة كويه، كويه، اقليم كوردستان، العراق
hashim.ismail@koyauniversity.org

الملخص

ذكر النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّ أَوْلِيَاءَهُ إِنَّمَا هُوَ اللهُ تَعَالَى وَصَالِحِ الْمُؤْمِنِينَ وَوَلِيِّهِ مَنْ كَانَ لَهُ قَرَابَةٌ نَسَبِيَّةً فَقَطْ وَحَالَهُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى دِينِهِ، وَلَكِنْ لَهُمْ مَعَهُ رَحْمٌ وَصَلُّهَا بِصَلَّتْهَا، وَإِنَّمَا الْوَلَايَةُ فِي الدِّينِ. وَالنَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رَجُلٌ رَحِيمٌ حَكِيمٌ، يَفْعَلُ مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ، وَلَمْ يَعَادِي وَلَمْ يَنْتَقِمْ لِأَجْلِ نَفْسِهِ، بَلْ لِأَجْلِ اللهِ تَعَالَى وَدِينِهِ، وَصَبَرَ عَلَى إِذَاءِ قَوْمِهِ لَهُ وَلِأَصْحَابِهِ، وَدَعَا لَهُمْ بِالرَّحْمَةِ. أَمَّا مَنْ لَعَنَهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَوْ جَلَدَهُ أَوْ سَبَّهُ أَوْ آذَاهُ وَلَمْ يَكُنْ يَسْتَحِقُّ لِذَلِكَ فَيَكُونُ ذَلِكَ يَكُونُ لَهُ رَحْمَةٌ وَمَطْهَرَةٌ لِلذُّنُوبِ.
الكلمات المفتاحية: جَهَاراً، أَبْلَهًا بِبِلَالِهَا، كَالصَّرْفِ، زَكَةً، اللَّعْنَةُ.

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: ٢٠٢٢/٢٠/٢٣

القبول: ٢٠٢٣/١/٢

النشر: شتاء ٢٠٢٣

الكلمات المفتاحية:

Obviously, I will fulfill the mercy, His face and eyes turned red, Increase and purification, Removal from God's mercy

Doi:

10.25212/lfu.qzj.8.5.29

١. المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، إلى يوم الدين. لَمَّا أَنْعَمَ اللهُ (سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى) عَلَى الْإِنْسَانِ بِأَنْوَاعِ النِّعَمِ، هَيَّأَ لَهُ أَسْبَابَ مَعِيشَتِهِ، وَخَلَقَهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَوْجُوداً، وَأَنْعَمَ عَلَيْهِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ النِّعَمِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ، وَأَرْسَلَ لَهُ الْأَنْبِيَاءَ بِسِتْوَاعِ الْأَرْضِ، وَبِاتِّبَاعِ الشَّرِيعَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ يَسْعَدُ بِسَعَادَةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلَا نِعْمَةَ أَفْضَلَ مِنْ نِعْمَةِ الْإِسْلَامِ وَاتِّبَاعِ الْمُصْطَفَى (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

الله عليه وسلّم)، والله (سبحانه وتعالى) رحم بالإنسان ولطف به، ولولا الرّحم واللطف الإلهي ما سقى في الدّنيا كافر شربة ماء، فالرّحمة أساس عمل الإنسان ولولا الرّحمة لصار الأرض غابات متوحّشة، تأكل بعضهم البعض، وتركها أساس المعصية والآثام، ومن لا يرحم لا يُرحم، وهي وسيلة كبيرة لدخول الجنّة. لذا ولظهور وأهميّة هذا المبدأ خصوصاً في الأزمنة الحاليّة اخترت عنواناً وباسم (رحمة النّبّي (صلّى الله عليه وسلّم) - دراسة تحليليّة لثلاثة أحاديث في صحيح البخاري ومسلم). وهذان الكتابان هما أصحُّ كُتُب الحديث.

هذا البحث (مستلّ من أطروحتي الدكتوراه). اشتملت الرّاسة على ثلاثة أحاديث. جمعتها في هذا البحث. ذكرت سبب ورود الحديث إن وجد، مع شرح مفردات الأحاديث، والأوجه البلاغيّة، والأحكام الفقهيّة المُستنبطة منها، ذاكراً لاختلاف المذاهب الإسلاميّة إن وجد، وأحياناً صرّحت بـ (يرى الباحث، أو يبدو لي ذلك أو يبدو لي رجحان ذلك، أو يظهر لي، أو يقول الباحث) لتمييز ذلك أنّ ذلك رأيي وليس منقولاً، وإذا تميّز أنّ رأيي لم أذكر شيئاً من ذلك. ثمّ إذا وجدت في الحديث الشّريف قاعدةً أو مسألةً أصوليّةً ذكرتها، مع ذكر الفوائد المستخرجة؛ ليكون خدمة للحديث الشّريف، داعياً من الله تعالى أن يوفّقني وجميع طلبة العِلْم لخدمة الشّريعة، إنه نعم المعين.

1.1 أهمية البحث

1. جمع طائفة من الأحاديث التي وردت في الصّحّحين في موضوع رحمة النّبّي (صلّى الله عليه وسلّم) في بحث واحد.
2. أهميّة الموضوع بالنسبة للعصر الحاضر وحاجة النّاس إليه.
3. أهميّة مكانة الحديث الشّريف في قلوب المسلمين وخاصّةً أحاديث الصّحّحين الذين هُما أصحُّ الكتب بعد كتاب الله تعالى باتّفاق العُلّماء.
4. التّنبية على مدى رحمة النّبّي (صلّى الله عليه وسلّم).
5. معرفة الأحكام الشّرعية الواردة في الأحاديث.

2.1 أسباب اختيار الموضوع

1. انتشارُ القسوة وغيظ الإنسان في جميع بقاع الأرض، وخاصّةً في بلاد المسلمين.
2. رغبتني الشّديدة في البحث في هذا الموضوع لما فيه من حفظ الشّريعة في الشّبّهات التي تواجه العالم الإسلامي والدّول التي ما يسمّى بالديار الإسلاميّة حول مفهوم الرّحمة وتطبيقها، وقسوة القلب وغيظ المسلمين.
3. لتكون تطبيق المفهوم الصّحيح للرّحمة ورحمة النّبّي (صلّى الله عليه وسلّم) تطبيقاً واقعياً في الدّيار الإسلاميّة.
4. ليكون وعظماً وزجراً ومنعاً من ارتكاب الكبائر الذي أصيب بها كثيرٌ من المسلمين بسبب بعدهم عن الرّحمة.

5. الذب عن الشريعة والحديث الشريف بتلقيه بوجهه الصحيح.

3.1 الدراسات السابقة

بحثت في البحوث الجامعية ومواقع اليت، والكتب، لم أجد بحثاً جامعياً أو كتاباً خاصاً عن هذا الموضوع؛ لذا حاولت أن أكتب بحثاً عن هذا الموضوع.

4.1 منهج البحث

أتبع في هذا البحث العلمي المنهج الاستقرائي الوصفي، التحليلي. حيث استقرت واقع مجتمعاتنا المعاصرة الحالية التي تمثل غضب وقسوة الإنسان، ووجدت أنها مشكلة كبيرة، لها آثار سلبية خطيرة، ورغبت أن أعالجها على ضوء ما ورد في السنة النبوية، وخاصة في الصحيحين من أحاديث نبوية شريفة، فاستقرت هذين الكتابين واستخرجت منهما ثلاثة أحاديث، كما تكون منهجي في كتابة الأطروحة على النحو التالي:

1. تخريج الآيات القرآنية.
2. تخريج الأحاديث الشريفة. وإذا أخرج البخاري أو مسلم ذكرت تخريجها ولم أذكر تخريج أي كتاب حديث آخر.
3. ذكرت مناسبة الحديث الشريف الذي ذكرته في صدر المطالب بموضوع الرحمة.
4. عندما أذكر (حديث الباب) مقصودي الحديث الشريف الذي ذكرته في صدر المطالب.
5. ذكرت سبب ورود الحديث الشريف إن وجد.
6. كيفية كتابة الهامش وقائمة المصادر والمراجع كتبته بالنظام (هار فارد).
7. شرح مفردات وغريب الحديث إن وجدت، وكذلك الألفاظ البلاغية إن وجدت، والحكم الشرعي، راعيت في ذلك اختلاف المذاهب الإسلامية إن وجدت، مع بيان القواعد والمسائل الأصولية قدر الإمكان وإن وجدت.
8. تصدير مطالب البحث بالآيات القرآنية قدر الإمكان.
9. ترجمة الأعلام المغمورين عندي حسب إقتضاء البحث.
10. توثيق النقول بعزوها لمصادرنا وقائلها، وذكر المعتمد في المذهب والأقدم.
11. لم اشترط أن استوعب جميع الأحاديث التي وردت في موضوع رحمة النبي (صلى الله عليه وسلم) بل ذكرت ثلاثة أحاديث في المسائل الكليية وما تيسر لي وقد الإمكان، وإذا كان في الباب أحاديث متشابهة أو مكررة ذكرت حديثاً واحداً منها.
12. الجرص قدر ما في وسعي على سهولة العبارة ووضوحها، والابتعاد عن الاختصار المخل والإطناب الممل.

2. التمهيد:

2.1. الرّحمة لغةً واصطلاحاً.

الرَّحْمَةُ لُغَةً: الرَّقَّةُ وَالتَّعَطُّفُ وَالْحَنَانُ وَالرَّفْقُ، وَضِدُّهُ قَسْوَةُ الْقَلْبِ، وَالْفَاعِلُ رَاحِمٌ، وَفِي الْمُبَالَغَةِ رَجِيمٌ، وَجَمَعُهُ رَحْمَاءٌ، وَقَدْ رَحِمْتُهُ وَتَرَحَّمْتُ عَلَيْهِ وَتَرَاخَمَ الْقَوْمُ رَحِمَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَتَرَحَّمَ عَلَيْهِ دَعَا لَهُ بِالرَّحْمَةِ، وَالرَّحْمَةُ الْمَعِيرَةُ، وَرَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: عَطَفَهُ وَإِحْسَانَهُ وَرَزَقَهُ وَبَعَثَهُ الْأَنْبِيَاءَ (عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ)، وَسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى الْعَيْثَ رَحْمَةً؛ لِأَنَّهُ بِرَحْمَتِهِ يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ، وَدُو الرِّجْمِ الْأَقْرَابُ وَيَقَعُ عَلَى كُلِّ مَنْ يَجْمَعُ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ نَسَبٌ، وَيُطْلَقُ فِي الْفَرَائِضِ عَلَى الْأَقْرَابِ مِنْ جِهَةِ النِّسَاءِ. ينظر: (الجوهري. 1433 هـ = 2012 م. 398؛ والهروي. 1419 هـ = 1999 م. 728 / 1 - 729؛ وابن منظور. د. ت. 230 / 12 - 233؛ والفيومي. 1987 م. 85).

الرَّحْمَةُ اصطلاحاً: الرَّحْمَةُ هِيَ: إِزَادَةُ إِصْطِلَاحِ الْخَيْرِ. وَهِيَ: رَقَّةٌ تَقْتَضِي الْإِحْسَانَ إِلَى الْمَرْحُومِ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ تَارَةً فِي الرَّقَّةِ الْمَجْرَدَةِ، وَتَارَةً فِي الْإِحْسَانِ الْمَجْرَدِ عَنِ الرَّقَّةِ، نَحْوُ: رَحِمَ اللَّهُ فُلَانًا. وَإِذَا وُصِفَ بِهِ الْبَارِي فَلَيْسَ يَزَادُ بِهِ إِلَّا الْإِحْسَانُ الْمَجْرَدُ دُونَ الرَّقَّةِ، وَعَلَى هَذَا رُوِيَ أَنَّ الرَّحْمَةَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى إِنْعَامٌ وَإِفْضَالٌ، وَمِنَ الْأَدْمِيَّةِ رَقَّةٌ وَتَعَطُّفٌ. (الراغب الأصفهاني. 1435 هـ = 2014 م. 347؛ والسيد الشريف الجرجاني. د. ت. 95).

2.2. صحيح البخاري ومكائنهما بين كُتُب السنَّة

2.2.1. التَّعْرِيفُ بِالْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ وَصَحِيحِهِ

الْبُخَارِيُّ هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ بَدِيدَةَ. وَقِيلَ: بَرِيدُ بِنْتِ الْجَعْفِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ. الْحَافِظُ، وَإِمَامُ الدُّنْيَا فِي فِقْهِ الْحَدِيثِ، جَبَلُ الْحِفْظِ، صَاحِبُ الصَّحِيحِ. وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّهُ كَانَ يَنْظُرُ فِي الْكِتَابِ مَرَّةً وَاحِدَةً فَيَحْفَظُ مَا فِيهِ بِنَظَرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَكَثُرَ الْأَخْبَارُ عَنْهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى، وَقَدْ كَانَ فِي غَايَةِ الْحَيَاءِ وَالسَّخَاءِ وَالشَّجَاعَةِ وَالْوَرَعِ وَالزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا وَالرَّغْبَةِ فِي الْآخِرَةِ. ينظر: المزي. 1408 هـ = 1987 م. 430 / 24 - 448؛ وابن كثير. 1418 هـ = 1997 م. 526 / 14 - 533؛ والعسقلاني. د. ت. 825).

وُلِدَ سَنَةَ (194 هـ). حَجَّ وَعُمَرُهُ ثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً. رَحَلَ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ إِلَى سَائِرِ مُحَدِّثِي الْبِلْدَانِ، وَكَتَبَ بِالْعِرَاقِ وَخُرَاسَانَ، وَالجِبَالِ، وَالشَّامِ، وَالْحِجَازِ، وَمِصْرَ، وَعَنْ أَكْثَرِ مَنْ (1000) أَلْفِ شَيْخٍ. رَوَى عَنْهُ: خَلَائِقُ وَأُمَّمٌ. تُوفِّيَ سَنَةَ (256 هـ). عَاشَ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ سَنَةً. ينظر: المزي. 1408 هـ = 1987 م. 430 / 24 - 448؛ وابن كثير. 1418 هـ = 1997 م. 526 / 14 - 533؛ والعسقلاني. د. ت. 825).

يَقُولُ الْبُخَارِيُّ عَنْ كِتَابِهِ: (أَخْرَجْتُ هَذَا الْكِتَابَ - (الصَّحِيحُ) الْمَشْهُورَ - (صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ) - مِنْ زُهَاءِ سِتِّ مِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ). وَقَالَ أَيْضًا: (مَا وَضَعْتُ فِي كِتَابِي (الصَّحِيحُ) حَدِيثًا إِلَّا اغْتَسَلْتُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَصَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ). وَيَقُولُ أَيْضًا: (مَا أَدَخَلْتُ فِي كِتَابِي - (الصَّحِيحُ) - إِلَّا مَا صَحَّ، وَتَرَكْتُ مِنَ الصَّحَاحِ لِحَالِ الطُّولِ). سَمِعَ (صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ) (90000) تِسْعُونَ أَلْفَ رَجُلٍ. ينظر: المزي. 1408 هـ = 1987 م. 442 / 24 - 443؛ وابن كثير. 1418 هـ = 1997 م. 526 / 14 - 533). وَأَجْمَعَ عَلَى

قَبُولِهِ وَصِحَّةَ مَا فِيهِ أَهْلُ الْإِسْلَامِ. وَيَقُولُ: صَنَّفْتُ (الصَّحِيح) فِي سِتِّ عَشْرَةِ سَنَةٍ، وَجَعَلْتُهُ حُجَّةً فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى. يَنْظُرُ: الذَّهَبِيُّ. 1417 هـ = 1996 م. 405 / 12؛ وَابْنُ كَثِيرٍ. 1418 هـ = 1997 م. 527 / 14).

وَعَدُّ أَحَادِيثِ (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ) مَعَ الْمُكَرَّرَةِ سَبْعَةَ أَلْفٍ وَمِائَتَانِ وَخَمْسَةَ وَسَبْعُونَ (7275) حَدِيثًا، وَبِدُونِ الْمُكَرَّرَةِ أَلْفَيْنِ وَخَمْسَمِائَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ (2513) حَدِيثًا، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: أَرْبَعَةُ أَلْفٍ (4000) بِحَدْفِ الْمُكَرَّرَةِ. يَنْظُرُ: السِّيُوطِيُّ. 1424 هـ = 2003 م. 140 / 1).

2. 2. 2. التَّعْرِيفُ بِالْإِمَامِ مُسْلِمٍ وَصَحِيحِهِ

مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ وَرْدِ بْنِ كَوْشَادِ الْقَشِيرِيِّ أَبُو الْحُسَيْنِ النَّيْسَابُورِيِّ. الْحُجَّةُ الصَّادِقُ، الْإِمَامُ الْكَبِيرُ، الْحَافِظُ، أَحَدُ الْأَيْمَةِ، صَاحِبُ كِتَابِ الصَّحِيحِ الْمَشْهُورِ بِـ (صَحِيحِ مُسْلِمٍ). وُلِدَ سَنَةَ (204 هـ). دَخَلَ إِلَى الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَمِصْرَ وَالشَّامَ، وَسَمِعَ مِنْ جَمَاعَةٍ كَثِيرِينَ، وَأَوَّلُ سَمَاعِهِ فِي سَنَةِ (18)، وَحَجَّ فِي سَنَةِ (20). {مِنْ عَمْرِهِ}. تُؤَقِّفِي سَنَةَ (261 هـ). يَنْظُرُ: الْمَزِيُّ. 1408 هـ = 1987 م. 499 / 27 – 507؛ وَالذَّهَبِيُّ. 1417 هـ = 1996 م. 557 / 12 - 580؛ وَابْنُ كَثِيرٍ. 1418 هـ = 1997 م. 551 / 14. (556 –

يَقُولُ مُسْلِمٌ عَنْ كِتَابِهِ: لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٌ وَضَعْتُهُ هَاهُنَا، إِنَّمَا وَضَعْتُ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ. يَنْظُرُ: السِّيُوطِيُّ. (1424 هـ = 2003 م). 1: 132. وَيَقُولُ: صَنَّفْتُ هَذَا – (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) – مِنْ ثَلَاثِ مِئَةِ أَلْفٍ (300,000) حَدِيثٍ مَسْمُوعَةٍ. يَنْظُرُ: الذَّهَبِيُّ. 1417 هـ = 1996 م. 565 / 12). وَعَدُّ أَحَادِيثِ (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) مَعَ الْمُكَرَّرَةِ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ (12000) حَدِيثٍ. وَبِدُونِ الْمُكَرَّرِ نَحْوَ أَرْبَعَةِ أَلْفٍ (4000) حَدِيثٍ. وَهُوَ يَزِيدُ عَلَى الْبُخَارِيِّ بِالْمُكَرَّرِ؛ لِكَثْرَةِ طُرُقِهِ. يَنْظُرُ: السِّيُوطِيُّ. 1424 هـ = 2003 م. 140 / 1 – 142).

2. 2. 3. مَكَانَةُ الصَّحِيحَيْنِ بَيْنَ كُتُبِ السُّنَّةِ

مَكَانَةُ الصَّحِيحَيْنِ - (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ) وَ(صَحِيحِ مُسْلِمٍ) - هُمَا أَصَحُّ الْكُتُبِ بَعْدَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ) أَصَحُّهُمَا؛ لِأَنَّهُ أَتَقَنَ رِجَالًا، وَأَشَدُّ اتِّصَالًا، وَأَكْثَرُهُمَا فَوَائِدُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ النُّكْتِ الْحَكْمِيَّةِ، وَالِاسْتِنْبَاطَاتِ الْفَقْهِيَّةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَمِنْ أَحْصَى مَا يُرَجَّحُ بِهِ (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ): اتِّفَاقُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْبُخَارِيَّ أَصَدَقَ بِمَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ وَدَقَائِقِهِ، وَأَعْرَفَ بِصِنَاعَةِ الْحَدِيثِ، أَجَلُّ مِنْ مُسْلِمٍ، وَأَنَّ مُسْلِمًا تَلْمِيذُهُ وَخَرِيجُهُ، وَلَمْ يَزَلْ يَسْتَفِيدُ مِنْهُ، وَيَتَّبِعُ آثَارَهُ. يَنْظُرُ: (السِّيُوطِيُّ). 1424 هـ = 2003 م. 121 / 1 – 124، (132). وَلَمْ يَسْتَوْعِبَا - الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ - فِي كِتَابَيْهِمَا جَمِيعَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَلَا التَّرَمَّا اسْتِيعَابَهُ. يَنْظُرُ: (السِّيُوطِيُّ). 1424 هـ = 2003 م. 132 / 1).

3. رحمة النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - دراسة تحليلية لثلاثة أحاديث في صحيح البخاري ومسلم.

3.1. تَبَلُّ الرِّحْمِ بِبِلَالِهَا

قال تعالى: {وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ} الشعراء: 214.

أَخْرَجَ الشَّيْخَانُ بِسَنَدِهِمَا إِلَى عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) جَهَاراً غَيْرَ سِرٍّ يَقُولُ: ((إِنَّ آلَ أَبِي لَيْسُوا بِأَوْلِيَانِي، إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَكِنْ لَهُمْ رَحْمٌ أَبْلَاهَا بِبِلَالِهَا يَعْنِي أَصْلَهَا بِصَلَّتِهَا)). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ (رضي الله عنه): أَخْرَجَهُ (البخاري. 1434 هـ = 2013 م. كتاب الأدب، باب تَبَلُّ الرِّحْمِ بِبِلَالِهَا. 322 / 18 - 323. ح: 5990؛ ومسلم. 1433 هـ = 2012 م. كتاب الإيمان، باب موالة المؤمنين ومقاطعة غيرهم والبراءة منهم. 83 / 3. ح: 518). ولتوثيق ما اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانُ يَنْظُرُ: (م. 1424 هـ = 2004 م. 75 / 1). وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

3.1.1. مناسبة الحديث الشَّرِيفِ لموضوع الرَّحْمَةِ:

مناسبة الحديث الشَّرِيفِ لموضوع الرَّحْمَةِ: هي أَنَّ أَقْرَابَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مُسْلِمِينَ، وَعَدُوَّهُ هُوَ وَاصْحَابُهُ، وَأَخْرَجُوهُ هُوَ وَاصْحَابُهُ مِنْ بَيْتِهِ وَمَسَقَطَ رَأْسِهِ، الَّتِي كَانَتْ مَكَّةَ تِلْكَ الْوَقْتِ مَلَاذًا لِكُلِّ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ إِلَّا لِلنَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَاصْحَابِهِ، وَلَكِنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رَقٌّ بِهِمْ، وَوَصَلَهُمْ بِصَلَّةِ الْقَرَابَةِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا لِلنَّبِيِّ الرَّحْمَةِ.

3.1.2. شرح الألفاظ:

1. جَهَاراً: يَتَعَلَّقُ بِالْمَفْعُولِ [وهو لفظ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)] أَي: كَانَ الْمَسْمُوعُ فِي حَالَةِ الْجَهْرِ، وَأَكَّدَهُ بِقَوْلِهِ: (غَيْرَ سِرٍّ) لِدَفْعِ تَوَهُّمِ أَنَّهُ جَهْرٌ مَرَّةً وَأَخْفَاهَا أُخْرَى، وَالْمُرَادُ: أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ خَفِيَةً بَلْ جَهْرًا بِهِ وَأَشَاعَهُ. يَنْظُرُ: (العسقلاني. 1434 هـ = 2013 م. 324 / 18؛ وشيخ الإسلام. 1426 هـ - 2005 م. 163 / 9).
2. ((إِنَّ آلَ أَبِي)): وَعِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ (فَلَاناً) وَهَذِهِ الْكُنْيَاةُ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ خَشِيَ أَنْ يَصْرَحَ بِالِاسْمِ فَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَفْسَدَةٌ، وَذَلِكَ إِمَّا فِي حَقِّ نَفْسِهِ، وَإِمَّا فِي حَقِّ ذُرَارِيهِمْ وَغَيْرِهِ، وَإِمَّا فِي حَقِّهِمَا مَعاً، يَنْظُرُ: (القاضي عياض. 1419 هـ = 1998 م. 600 / 1؛ والنَّوَوِيُّ. 1433 هـ = 2012 م. 83 / 3؛ والعسقلاني. 1434 هـ = 2013 م. 324 / 18). [ولا يهْمُنَا تَسْمِيَتُهُمْ وَلَكِنْ] سِيَاقُ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ يَشْعُرُ بِأَنَّهُمْ مِنْ قَبِيلَةِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَهِيَ قَرَيْشٌ، بَلْ فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُمْ أَحْصَى مِنْ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): ((وَلَكِنْ لَهُمْ رَحْمٌ)). يَنْظُرُ: (العيني. 1421 هـ = 2001 م. 147 / 22؛ والبخاري. 1437 هـ = 2016 م. 2673 / 4).
3. ((لَيْسُوا بِأَوْلِيَانِي)): الْمُرَادُ مِنْ لَمْ يَسَمَّ مِنْهُمْ فَهُوَ مِنْ إِطْلَاقِ الْكَلِّ وَإِرَادَةِ الْبَعْضِ؛ لِأَنَّ فِيهِمْ عَلِيٌّ وَجَعْفَرٌ وَغَيْرُهُمَا (رضي الله عنهم). يَنْظُرُ: (العيني. 1421 هـ = 2001 م. 147 / 22؛ والعسقلاني. 1434 هـ = 2013 م. 325 / 18 - 326؛ والقسطلاني. 1323 هـ. 13 / 9).

4. ((إِنَّمَا وَلِيَّيَ اللَّهِ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ)): المعنى: لا أوالي أحداً بالقرابة وإنما أحبُّ الله تعالى لما له من الحقِّ الواجب على العباد، وأحبُّ صالح المؤمنين لوجه الله تعالى، وأوالي من أوالي بالإيمان والصلاح سواءً كانوا من قرابتي وذوي رحمي أم لا، ولكن أراعي لقرابتي وذوي رحمي حقهم لصلة الرِّحم. ((وَصَالِحٌ)) أي: من صلح منهم، وهو واحدٌ أريد به الجمع، كقولك: لا تقتل هذا الصَّالح من النَّاسِ، تريد به جنس الصَّالح لا الشَّخص الواحد فقط. ينظر: (العيني). 1421هـ = 2001م. 148 / 22؛ والبرماوي. 1433هـ = 2012م. 32 / 15 - 33؛ والقنوجي. 1404هـ = 1984م. 300 / 5 - 302).

5. ((أَبْلُهَا بِبِلَالِهَا)): ((بِبِلَالِهَا)): بفتح الباء الثانية وكسرهما، والفتح أشهر، والبَّلال: بمعنى البَّلل، وهو الندَّوة، وأطلق ذلك على الصِّلَّة كما أطلق اليبس على قطع الصلَّة؛ لأنَّ الندَّوة من شأنها تجميع ما يحصل فيها وتأليفه، بخلاف اليبس فمن شأنه التَّفريق. والمعنى: أندبها بما يجب أن تندى به، وأصلها بصلتها، وأعطيتها حقَّها. ينظر: (العيني). 1421هـ = 2001م. 148 / 22؛ والزرركشي. 1434هـ = 2003م. 3 / 1153 - 1154؛ والعسقلاني. 1434هـ = 2013م. 329 / 18 - 330؛ والثَّاودي. 1428هـ = 2007م. 505 / 5).

3. 1. 3. البلاغة:

التَّشبيه في ((أَبْلُهَا بِبِلَالِهَا)): شَبَّهت قطيعة الرِّحم بالحرارة، ووصل الرِّحم بإطفاء الحرارة ببرودة، ومنه بلَّوا أرحامكم. أي: صلَّوها، ينظر: النَّووي. (1433هـ = 2012م). 3: 75. فشَبَّه الرَّسول (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) صلة الرَّجل رِحمه، بالنَّارِ يصبُّ عليها الماء فتطفأ. ينظر: ابن الملقن. (1429هـ - 2008م). 28: 282. وشَبَّه الرَّحم إذا وقع عليها الماء، وسقاها حقَّ سقيها أزهرت ورئيت فيها التَّضَّارة، فأثمرت الصِّفاء والمحبة وإذا تركت بغير سقي يبست وبطلت منفعتها، فلا تثمر إلاَّ الجفاء والبغضاء ومنه: ناقة جماد. أي لا لبن فيها وسنة جماد. أي: لا مطر فيها. ينظر: (الكرمانى). 1401 = 1981م. 160 / 21؛ والعسقلاني. 1434هـ = 2013م. 330 / 18).

3. 1. 4. الحكم الشرعي:

1. في جَهَّاراً إعلان التَّبَرُّؤ من المخالفين في العقيدة وموالاته الصَّالحين: التَّبَرُّؤ من المخالفين في العقيدة وموالاته الصَّالحين والإعلان بذلك؛ لأنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) جهر به علانية ولم يخفه بل باح به وأظهره وأشاعه. وهذا مقيَّد بما لم يخف ترتب فتنة عليه. ينظر: (النَّووي). 1433هـ = 2012م. (83 / 3).

2. في ((إِنَّمَا وَلِيَّيَ اللَّهِ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ)) لا توارث بين مسلم وكافر: أوجب النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الولاية بالدين، ونفا الولاية من أهل رِحمه إن لم يكونوا مسلمين، فدلَّ ذلك أنَّ النَّسب محتاج

إلى الولاية في الذين التي تقع بها الموارثة بين المتناسبين والأقارب، فإن لم يكن لهم دينٌ يجمعهم لم تكن موارثة ولاية، فلا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، ويتوارث الكفار بعضهم من بعض؛ لأن الكفر كله ملّة واحدة. ينظر: (ابن بطال. د. ت. 9/ 206 - 207؛ والقاضي عياض. 1419 هـ = 1998 م. 1/ 600؛ وسبط المارديني. 1432 هـ - 2011 م. 37 - 38).

3. في ((إِنَّمَا وَلِيَّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ)) يجب صلة الرّحم لأجل الله تعالى وقطعها لأجل الله تعالى: الرّحم التي أمر الله تعالى أن يصل من وصلها ويقطع من قطعها، إنّما ذلك إذا كان في سبيل الله تعالى وفيما شرع ولأجله، وأمّا من قطعها في سبيل الله تعالى وفيما شرع ولأجله، فقد وصل الرّحم المأمور به، واستحقّ صلة الله تعالى بقطعه من قطع الله تعالى، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾، الممتحنة: 1. وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾، التوبة: 23. وقال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾، الأنفال: 72. فكيف بمن لم يؤمن. لكن لو وصلوا بما يباح من أمر الدنيا لكان فضلاً، كما دعا النبيّ (صلى الله عليه وسلم) على قريش بالقحط، ثم بعد ما سألوهم برجمهم واستشفعوا رفقاً لهم، فرحمهم ودعا لهم. وذلك لا يقدح في دين الله تعالى، ألا ترى صنعه (صلى الله عليه وسلم) حيث غلب عليهم يوم الفتح من الرّق الذي كان توجه عليهم وكان متوقفاً لهم [على أقل الأحوال] أن يكونوا عبيداً وإماءً، فأطلقهم (صلى الله عليه وسلم) فسموا بذلك الطلقاء، فلم يستبح أموالهم، ولم ينتهك حریمهم، بل ومنّ عليهم، وهذا كله من اللّيل. ينظر: (ابن بطال. د. ت. 9/ 207؛ والعسقلاني. 1434 هـ = 2013 م. 18 / 327).

وينبغي التنبية لأمرين:

أحدهما: ظاهر الحديث الشّريف أنّ من كان غير صالح في أعمال الذين دخل في نفي الولاية أيضاً بقوله (صلى الله عليه وسلم): ((وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ)).
الثاني: صلة رحم الكافر [المحارب] ينبغي تقييدها بما إذا أيس منه رجوعاً إلى الكفر، أو رجا أن يخرج من أصلايه مسلم، كما في صورة دعائه (صلى الله عليه وسلم) على قريش بالقحط والخصب، فيحتاج من يترخّص في صلة رحمه الكافر إلى شيء من ذلك. ينظر: (العسقلاني. 1434 هـ = 2013 م. 18 / 327).
ويضيف الباحث إلى ما سبق: أنّ أقارب وذوي رحم النبيّ (صلى الله عليه وسلم) الذين لم يؤمنوا، وحاربوا الرسول (صلى الله عليه وسلم) وأخرجوه من مكة التي كانت في وقتها ملاذاً آمناً لجميع الناس إلا للنبيّ (صلى الله عليه وسلم)، ومنع رؤساء القريش المسلمين من ممارسة عباداتهم، ومنعوا البيع والشراء معهم، وحظروا الزواج منهم أو معهم، فأغلقوا عليهم جميع أبواب وسبل المعيشة فلم يبق إلا باب الملك الرّحمن، ولكنّ النبيّ (صلى الله عليه وسلم) مع ذلك رفق بهم، ورحم بهم، ووصلهم بصلة القرابة، وهذا لا يكون إلا لنبيّ الرّحمة.

3.1.5. الفوائد المستخرجة:

1. لم يصرح النبي (صلى الله عليه وسلم) بذكر آل أبيه خشية أن يترتب عليه مفسدة، وذلك إما في حق نفسه، وإما في حق ذراريهم وغيره، وإما في حقهما معاً.
2. ليس في آل النبي (صلى الله عليه وسلم) المسلمين نقص ولا مستثنون ولا خارجون من عدم ولايته؛ لأنهم بعد ما كانوا ذوي رحمه وأقاربه كانوا من صالح المؤمنين المشمولين في الحديث الشريف بأنهم من أوليائه (صلى الله عليه وسلم).
3. لا ولاية بالقرابة وإنما الولاية بالإيمان والصلاح سواء كانوا من القرابة وذوي الرحم أم لا، ولكن يراعى للقرابة وذوي الرحم حقهم لصلة الرحم.
4. التبرؤ من المخالفين في العقيدة وموالاتة الصالحين والإعلان بذلك، ما لم يخف ترتب فتنة عليه.
5. لا توارث بين مسلم وكافر. ويتوارث الكفار بعضهم من بعض؛ لأن الكفر كله ملء واحدة.
6. يجب صلة الرحم لأجل الله تعالى وقطعها لأجل الله تعالى.
7. من كان غير صالح في أعمال الدين دخل في نفي الولاية أيضاً بقوله (صلى الله عليه وسلم): ((وَصَالِحِ الْمُؤْمِنِينَ)).
8. صلة رحم الكافر [المحارب] ينبغي تقييدها بما إذا أيس منه رجوعاً إلى الكفر، أو رجا أن يخرج من أصلابه مسلم أو غير ذلك.

3.2. تصبر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على مقالة بعض المسلمين والدعاء لهم

قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى} الأحزاب: 69.

أَخْرَجَ الشَّيْخَانُ بِسَنَدِهِمَا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ حُنَيْنٍ أَثَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نَاسًا فِي الْقِسْمَةِ ... وَأَعْطَى أَنَسًا مِنْ أَشْرَافِ الْعَرَبِ، وَأَثَرَهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي الْقِسْمَةِ، فَقَالَ رَجُلٌ: وَاللَّهِ! إِنَّ هَذِهِ لِقِسْمَةٌ مَا عُدِلَ فِيهَا، وَمَا أُرِيدَ فِيهَا وَجْهُ اللَّهِ، قَالَ فَقُلْتُ: وَاللَّهِ! لِأُخْبِرَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، قَالَ: فَاتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ، قَالَ: فَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ حَتَّى كَانَ كَالصَّرْفِ، ثُمَّ قَالَ: ((فَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ يَعْدِلِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ!!))، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: ((يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى، قَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ)). قَالَ قُلْتُ: لَا جَرَمَ لَا أَرْفَعُ إِلَيْهِ بَعْدَهَا حَدِيثًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): أَخْرَجَهُ (الْبُخَارِيُّ). 1434 هـ = 2013 م. كتاب فرض الخمس، باب ما كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من الخمس ونحوه. 9/ 465. ح: 3150؛ ومسلم. 1433 هـ = 2012 م. كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إيمانه. 7/ 158. ح: 2444). ولتوثيق ما اتفق عليه الشيخان ينظر: (م. 1424 هـ = 2004 م. 1/ 270). واللفظ لمسلم.

3. 2. 1. مناسبة الحديث الشَّريف لموضوع الرَّحمة:

مناسبة الحديث الشَّريف لموضوع الرَّحمة: هي في صبره (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مع مقالة بعض حديثي السِّين من أصحابه الأنصار، ولم يعاتبهم ولم ويعاقبهم، بل نصَّحهم، وأرشدهم ورحم بهم، ودعا لموسى (عليه السَّلَام) بالرَّحمة، واقتدى به في صبره عند الشَّدائد والإبذاء.

3. 2. 2. النُّعَة:

1. كَالصَّرْفِ: بِكسر الصَّادِ شَجَرَ أَحْمَرَ يُدْبِعُ بِهِ الْأَيْدِمْ، وَيُسَمَّى الدَّمُ أَيْضاً. أَي: أَحْمَرَ وَجْهُهُ. ينظر: (ابن الأثير. د. ت. 24 / 3).
2. لَا جَرَمَ: هَذِهِ كَلِمَةٌ تَرُدُّ بِمَعْنَى تَحْقِيقِ الشَّيْءِ. ينظر: (الأنباري. د. ت. 272 / 1 - 273؛ وابن الأثير. د. ت. 263 / 1).

3. 2. 3. شرح الألفاظ:

1. عَبْدُ اللهِ: هو عبد الله بن مسعود. ينظر: (العسقلاني. 1434 هـ = 2013 م. 466 / 9).
2. أَتَى رَسُولُ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) نَاساً فِي الْقُسَمَةِ: [لَحْصَتُ شَرَحِ الْقِصَّةِ بِبَعْضِ الرِّوَايَاتِ فِي الصَّحِيحِينَ وَشُرُوحِهِمَا وَالسِّيَرَةَ النَّبَوِيَّةَ]. فِي رِوَايَةِ لِلشَّيْخَانِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ أَنَساً مِنَ الْأَنْصَارِ قَالُوا: يَوْمَ حُنَيْنٍ، جِئْنَا أَقَاءَ اللهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَمْوَالِ هَوَازِنَ مَا أَقَاءَ، فَطَفِقَ رَسُولُ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يُعْطِي رَجَلاً مِنْ فُرَيْشٍ، الْمِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ، فَقَالُوا: يَغْفِرُ اللهُ لِرَسُولِ اللهِ، يُعْطِي فُرَيْشاً وَيَتْرُكُنَا وَسَيُوفُنَا تَقْطُرُ مِنْ دِمَائِهِمْ! قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: فَحَدَّثَ ذَلِكَ رَسُولُ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، مِنْ قَوْلِهِمْ، فَأَرْسَلَ إِلَى الْأَنْصَارِ، فَجَمَعَهُمْ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ، خِيْمَةً مِنْ جِلْدٍ. ينظر: (الأثيوبي. 1426 هـ. 134 / 20). فَلَمَّا اجْتَمَعُوا جَاءَهُمْ رَسُولُ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فَقَالَ: ((مَا حَدِيثٌ بَلَّغْتَنِي عَنْكُمْ؟)) وَفِي رِوَايَةِ أُخْرَى لِلشَّيْخَانِ: قَالُوا: هُوَ الَّذِي بَلَّغَكَ، وَكَانُوا لَا يَكْذِبُونَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (رضي الله عنه): أَخْرَجَهُ (البخاري. 1434 هـ = 2013 م. كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب الأنصار. 209 / 11. ح: 3778؛ ومسلم. 1433 هـ = 2012 م. كتاب الزَّكَاةِ، باب إعطاء المؤلِّفة قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إيمانه. 153 / 7. ح: 2437). ولتوثيق ما اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ يَنْظُرُ: (م. 1424 هـ = 2004 م. 268 / 1 - 269). وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. فَقَالَ لَهُ فَفَهَاءُ الْأَنْصَارِ: أَمَا دُوَّ رَأِينَا، يَا رَسُولَ اللهِ! فَلَمْ يَقُولُوا شَيْئاً، وَأَمَّا أَنَسٌ مِمَّنَّا حَدِيثُهُمْ، فَقَالُوا: يَغْفِرُ اللهُ لِرَسُولِهِ، يُعْطِي فُرَيْشاً وَيَتْرُكُنَا، وَسَيُوفُنَا تَقْطُرُ مِنْ دِمَائِهِمْ. هُوَ مِنَ الْقَلْبِ، وَالْأَصْلُ: وَدَمَاؤُهُمْ تَقْطُرُ مِنْ سَيُوفِنَا، بِمَحَارِبَتِنَا إِيَّاهُمْ حَتَّى يَسْلَمُوا. يَنْظُرُ: (العسقلاني. 1434 هـ = 2013 م. 212 / 11؛ والأثيوبي. 1426 هـ. 133 / 20). وَفِي رِوَايَةِ أُخْرَى لِلشَّيْخَانِ أَيْضاً: فَقَامَ رَسُولُ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَخَطَبَهُمْ، فَحَمِدَ اللهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ((يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضَلَّالاً، فَهَدَاكُمْ اللهُ بِي وَعَالَةً، فَأَغْنَاكُمْ اللهُ بِي؟ وَمَتَّفِرِّقِينَ، فَجَمَعَكُمْ اللهُ بِي؟)) وَيَقُولُونَ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْنٌ، فَقَالَ: ((أَلَا تُجِيبُونِي؟)) فَقَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْنٌ، فَقَالَ: ((أَمَا إِنَّكُمْ لَوْ شِئْتُمْ أَنْ تَقُولُوا كَذَا وَكَذَا، وَكَانَ مِنَ الْأَمْرِ كَذَا وَكَذَا))

لَأَشْيَاءَ عَدَدَهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): أَخْرَجَهُ (الْبَخَارِيُّ). 1434 هـ = 2013 م. كتاب المغازي، باب غزوة الطائف في شوال سنة ثمان قاله موسى بن عقبة. 584 / 12. ح: 4330؛ ومسلم. 1433 هـ = 2012 م. كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إيمانه. 157 / 7 - 158. ح: 2443). ولتوثيق ما اتفق عليه الشيخان ينظر: (م). 1424 هـ = 2004 م. (1 / 269 - 270). واللفظ للبخاري. - فقال: ((أما والله لو شئتم لقتلتم فصدقتهم وصدقتهم، أتيتنا مكذباً فصدقناك، ومخذولاً فنصرناك، وطريداً فأويناك، وعائلاً فواسيناك)). ينظر: (العسقلاني. 1434 هـ = 2013 م. 12: 591 - 592). - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): ((فَاتِي أَعْطِي رَجُلًا حَدِيثِي عَهْدٍ بِكُفْرٍ، أَتَأَلَّفُهُمْ، أَفَلَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالْأَمْوَالِ، وَتَرْجِعُونَ إِلَى رِحَالِكُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ؟ فَوَاللَّهِ لَمَا تَنْقَلِبُونَ بِهِ خَيْرٌ مِمَّا يَنْقَلِبُونَ بِهِ)) وفي رواية أخرى للشيخان أيضاً: ((لَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ، أَرَادَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِذَلِكَ اسْتِطَابَةَ قُلُوبِ الْأَنْصَارِ حَيْثُ رَضِيَ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا مِنْهُمْ لَوْلَا مَا مَنَعَهُ مِنْ سَمَةِ الْهَجْرَةِ، وَمَرْتَبَةِ الْهَجْرَةِ أَشْرَفَ وَلَا تَبَدَّلَ بِغَيْرِهَا [وَالْمَعْنَى لَوْلَا وَقُوعُ الْهَجْرَةِ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ لَكِنَّ الْهَجْرَةَ وَقَعَتْ فَكَانَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنْ جَمَلَةِ الْمُهَاجِرِينَ]. ينظر: (القرطبي. 1417 هـ - 1996 م. 3 / 106؛ والعسقلاني. 1434 هـ = 2013 م. 12 / 591 - 592). ((وَلَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا وَشِعْبًا لَسَلَكَتُ وَادِيًا)). الوادي: هو المكان المنخفض، وقيل: الذي فيه ماء، والمراد بلدهم. ينظر: (العسقلاني. 1434 هـ = 2013 م. 12 / 593). الْأَنْصَارُ وَشِعْبُهَا، الشَّعْبُ: اسم لما انفرج بين جبلين، وقيل: الطريق في الجبل. وذكر (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الوادي والشعب؛ لأنها كثيرة في بلاد الحجاز. وأراد بذلك حسن موافقتهم لما شاهده من حسن الجوار والوفاء بالعهد، وليس المراد أنه يصير تابعاً لهم، بل هو المتبوع واجب المطاع واجب التبعية والطاعة على كل مسلم. ينظر: (العسقلاني. 1434 هـ = 2013 م. 11 / 213، 12 / 593). ويرى الباحث: يمكن أن معنى ذكر الوادي والشعب ليس لوجودهما ولا كثرتهما في تلك البلاد، بل معناه محبة النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) للأنصار؛ لأنك تقول لقوم تحبهم: أنا أسلك معكم الطريق التي أنتم تسلكونه ولو كانت صعباً وتحمل المشاق لأجلكم، وأكون معكم في كل وقت، وهذا هو حسن الموافقة الذي ذكره (ابن حجر العسقلاني). الْأَنْصَارُ شِعْبًا وَالنَّاسُ دِيَارًا. الشَّعْبُ: التُّوبُ الَّذِي يَلِي الْجَسَدَ. وَالْدِيَارُ: فَوْقَهُ. وَمَعْنَاهُ: الْأَنْصَارُ هُمُ الْبَطَانَةُ وَالْخَاصَّةُ وَالْأَصْفِيَاءُ، وَالصَّقْبُ بِي مِنْ سَائِرِ النَّاسِ، وَهَذَا مِنْ مَنَاقِبِهِمُ الظَّاهِرَةِ وَفَضَائِلِهِمُ الْبَاهِرَةِ. ينظر: (النَّووي. 1433 هـ = 2012 م. 17 / 157). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): أَخْرَجَهُ (الْبَخَارِيُّ). 1434 هـ = 2013 م. كتاب المغازي، باب غزوة الطائف في شوال سنة ثمان قاله موسى بن عقبة. 584 / 12. ح: 4330؛ ومسلم. 1433 هـ = 2012 م. كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إيمانه. 157 / 7 - 158. ح: 2443). ولتوثيق ما اتفق عليه الشيخان ينظر: (م). 1424 هـ = 2004 م. (1 / 269 - 270). واللفظ لمسلم. فَقَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ رَضِينَا، قَالَ: ((فَأَنْتُمْ سَتَجِدُونَ أَثْرَةً)). الْأَثْرَةُ: الْاسْتِنْتَارُ فِي الشَّيْءِ الْمَشْتَرِكِ، أَيْ: يَسْتَأْثِرُ عَلَيْكُمْ، وَيَفْضَلُ عَلَيْكُمْ غَيْرَكُمْ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَالْمُرَادُ: الْاسْتِبْدَادُ بِمَقَالِيدِ الْحُكُومَةِ وَمَنَاصِبِهَا وَإِعْطَاءُ تِلْكَ الْمَنَاصِبِ لِغَيْرِهِمْ مَعَ كَوْنِهِمْ

أحقُّ بها وأهلها، ويتبع ذلك لزاماً تفضيل غيرهم عليهم في العطاء من بيت مال المسلمين. ينظر: (النووي). 1433 هـ = 2012 م. 7 / 152؛ والمُبَارَكُفُورِي. 1420 هـ = 1999 م. 2 / 127). ((شَدِيدَةٌ، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنِّي عَلَى الْحَوْضِ))، قَالُوا: سَنَصْبِرُ)). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): أَخْرَجَهُ (البخاري). 1434 هـ = 2013 م. كتاب اللباس، باب القبة الحمراء من آدم. 18 / 121. ح: 5860؛ ومسلم. 1433 هـ = 2012 م. كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إيمانه. 7 / 151 - 152. ح: 2433). ولتوثيق ما اتفق عليه الشيخان ينظر: (م). 1424 هـ = 2004 م. 1 / 267 - 268). واللفظ لمسلم. وفي رواية أخرى للشيخان: فَلَمْ نَصْبِرْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): أَخْرَجَهُ (البخاري). 1434 هـ = 2013 م. كتاب اللباس، باب القبة الحمراء من آدم. 18 / 121. ح: 5860؛ ومسلم. 1433 هـ = 2012 م. كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إيمانه. 7 / 152. ح: 2434). ولتوثيق ما اتفق عليه الشيخان ينظر: (م). 1424 هـ = 2004 م. 1 / 267 - 268). واللفظ لمسلم. - كأنه يشير إلى ما فرط من بعضهم في الخروج على يزيد [وكان يحقُّ لهم الخروج عليه]، ونقض بيعته، وإلا فإنهم صبروا بصفة عامة. ينظر: (المُبَارَكُفُورِي). 1420 هـ = 1999 م. 2 / 127). -. ودعا لهم وقال: ((اللَّهُمَّ ارحم الأنصار، وأبناء الأنصار، وأبناء أبناء الأنصار)). فبكي القوم حتى أخصلوا - بلوها بالدموع - لحاهم، وقالوا رضيوا برسول الله قسماً وحظاً، ثم انصرف رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وتفرقوا. ينظر: (ابن هشام. د. ت. 2 / 499 - 500). وأنه (صلى الله عليه وسلم) دعاهم ليكتب له ب (البحرين)، تكون لهم خاصة بعده دون الناس، وهي يومئذ أفضل ما فتح عليه من الأرض، فأبى الأنصار وقالوا: لا حاجة لنا في الدنيا. ينظر: (العسقلاني). 1434 هـ = 2013 م. 12 / 592).

قال ابن القيم: وأما قصة الأنصار وقول من قال منهم فقد اعتذر رؤسائهم بأن ذلك كان من بعض اتباعهم، ولمَّا شرح لهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ما خفي عليهم من الحكمة فيما صنع رجعوا مذعنين، ورأوا أنَّ الغنيمة العظمى ما حصل لهم من عود رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى بلادهم، فسألوا عن الشاة والبعير، والسبأيا من الأنثى والصغير، بما حازوه من الفوز العظيم، ومجاورة النبي (صلى الله عليه وسلم) لهم حياً وميتاً، وهذا دأب الحكيم يعطي كلَّ أحد ما يناسبه. (العسقلاني). 1434 هـ = 2013 م. 12 / 588).

ويعتبر الباحث لقصة النبي (صلى الله عليه وسلم) مع الأنصار في تلك اليوم بكلمات وهي: أنَّ الأنصار هم حملة الشريعة وناصرية، وهم العمود الفقري للمسلمين، وهم الذين أوا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) والمهاجرين، وصارت (يثرب) بعد قدوم خير البرية إليها (مدينة رسول الله) (صلى الله عليه وسلم)، وصارت المدينة مبدأ التشريع العملي، وانتشرت نور الإسلام منها إلى البلدان الأخرى، ولا ننسى عندما نتحدث عن فضائل الأنصار ليس بمقابلة فضائل المهاجرين، وأنَّ المهاجرين هم أسبق وأقدم في الإسلام، ويسبقهم وقدمهم في الإسلام وهجرتهم فضَّلوا على الأنصار، لكن عندما نتحدث عن فضائل الأنصار بغضِّ النظر عن المهاجرين. نلقت إلى القصة ونوجّه أنظارنا إلى أنَّ الأنصار لمَّا رأوا بأعيانهم أنَّ النبي (صلى

الله عليه وسلّم) يعطي بعض المؤلفة قلوبهم المائة من الإبل، ولم يعط الأنصار شيئاً، مع ذلك لم يقولوا إلا: يغفر الله لرسوله، يعط قريشاً وسيوفنا تقطر من دمانهم. قالوا مقالة لا ينكرها أحد، وهي أنّ سيوفهم تقطر من دماء قريش، ومعلوم أنّ عداوتهم مع قريش ليس إلا لأجل النبيّ (صلى الله عليه وسلّم) وبداية كلامهم، يغفر الله لرسوله، وهذا من غاية أدبهم مع رسول الله (صلى الله عليه وسلّم)، ثمّ لمّا جمعهم النبيّ (صلى الله عليه وسلّم)، وكان يريد أن يسمع من أنفسهم، ويخاطبهم وجهاً بوجه، ويرشدهم إلى الأصوب، وهذا دأب النبيّ الكريم الرّحيم مع أصحابه، فلمّا سألهم، لم يعاتبهم في بادئ الأمر، بل سألهم فقط، وهم لم يطولوا في الإجابة، وأخبروه بأنّ الذي بلغه ليس من فقهاءهم وكبار سنّهم، بل من بعض حديثي السنّ، فقالوا: هو الذي بلغك. صدّقوا رسول الله (صلى الله عليه وسلّم)، وصدّقوا المخبر الذي أخبره، ولم يفصلوا ولم ينكروا ولم يكذبوا، ثمّ خطبهم (صلى الله عليه وسلّم) خطاباً وكلمات ثقيلة يرقّ القلوب، ((يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، أَلَمْ أُجِدْكُمْ ضَلَالًا، فَهَدَاكُمْ اللَّهُ بِي؟ وَعَالَهُ، فَأَعَانَكُمْ اللَّهُ بِي؟ وَمُنْفَرِّقِينَ، فَجَمَعَكُمْ اللَّهُ بِي؟)). متّفق عليه عن عبد الله بن زيد (رضي الله عنه): أخرجه (البخاري. 1434 هـ = 2013 م. كتاب المغازي، باب غزوة الطائف في شوال سنة ثمان قاله موسى بن عقبة. 584 / 12. ح: 4330؛ ومسلم. 1433 هـ = 2012 م. كتاب الزّكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتصبّر من قوي إيمانه. 157 / 7 - 158. ح: 2443). ولتوثيق ما اتّفق عليه الشّيخان ينظر: (م. 1424 هـ = 2004 م. 269 / 1 - 270). واللفظ للبخاري. فليس لديهم بدّ فقالوا: الله ورسوله أمّن. وكان النبيّ الرّحيم يريد أن يجيبوا ليخبرهم عن منزلتهم في قلبه (صلى الله عليه وسلّم) وحبّه لهم، وإعلامه بفضلهم، ولقّاهم بأن يقولوا ويجيبوا: فقال: (أما والله لو شئتم لقلتم فصدقتم وصدقتكم، أتيتنا مكذباً فصدّقناك، ومخذولاً فنصرناك، وطريداً فأويناك، وعانلاً فواسيناك). ينظر: (العسقلاني. 1434 هـ = 2013 م. 591 / 12 - 592). ثمّ أخبرهم بلدّ الإجابة وهي: أنّه (صلى الله عليه وسلّم) يعطي المؤلفة قلوبهم الإبل والمال ليتألّفهم ويشنّد إيمانهم، أمّا الأنصار فهم في مرتبة أعلى؛ لأنّهم يذهبون برسول الله (صلى الله عليه وسلّم) إلى بيوتهم، وصرّح بمدى فضلهم عنده. ولا اتعجّب من بقاء الأنصار عندما سمعوا تلك المقالة من رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) بكوا حتى ذرفت عيونهم؛ لأنّهم خُيروا بين الدّنيا ورسول الله (صلى الله عليه وسلّم)، وهم قلوبهم جبلت على محبة رسول الله (صلى الله عليه وسلّم)، كيف وهم أفدوا بأنفسهم وأموالهم وجميع الدّنيا برسول الله (صلى الله عليه وسلّم) عليه وسلّم، ولم يكتف النبيّ (صلى الله عليه وسلّم) بذلك، بل دعا لهم بالرحمة لهم ولأولادهم. وهذا ما يتمناه كلّ مؤمن في حياته وبعد مماته.

3. فَقَالَ رَجُلٌ: مِنَ الْأَنْصَارِ. وَهُوَ (مُعْتَبَبُ بْنُ قُشَيْرٍ) مُعْتَبَبُ بْنُ قُشَيْرٍ: وَقِيلَ: بِنِ بَشِيرِ بْنِ لَيْلِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْعَطَّافِ بْنِ ضَبِيْعَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَوْفِ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ الْأَوْسِيِّ. ذَكَرُوهُ فِيْمَنْ شَهِدَ الْعَقْبَةَ، وَبَدْرًا وَأَحْدَا. وَقِيلَ: إِنَّهُ كَانَ مُنَافِقًا، وَإِنَّهُ الَّذِي قَالَ يَوْمَ أَحَدٍ: لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قَتَلْنَا هَهُنَا. وَقِيلَ: إِنَّهُ تَابَ. يَنْظُرُ: (الجزري. 1417 هـ = 1996 م. 216 / 5؛ والعسقلاني. د. ت. 122 / 6). من بني عمرو بن عوف، وكان من المنافقين، ينظر: (البلقيني. 1432 هـ = 2011 م. 310، 532؛ والعسقلاني. 1434 هـ = 2013 م. 600 / 12؛ وسيط ابن العجمي. 1415 هـ = 1994 م. 195). ولكنّ الباحث لا يجزم بنفاقه؛ لذكر بعضهم فيمن شهد العقبة وبدراً وأحدًا، ولكنّ المقالة التي قالها بعد

تقسيم الغنائم يوم حنين (إِنَّ هَذِهِ لِقِسْمَةٌ مَّا عُدِلَ فِيهَا، وَمَا أُرِيدَ فِيهَا وَجْهُ اللَّهِ) وإن صحَّ مقالته يوم أحد: (لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا ههنا). هي مقالة المنافقين. وقيل: إنَّه تاب كما ذكرنا قبل قليل، ولو صحَّ وثبت أنه شهد بدرًا لجزمتُ بأنَّه تاب؛ لأنَّ الله (عزَّ وجلَّ) غفر لأهل بدر.

3. 2. 4. الحكم الشرعي:

1. في أثر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ناساً في القسمة للإمام صرف الخمس وتفضيل الناس على ما يراه: اختلف في هذا العطاء الذي أعطاه النبي (صلى الله عليه وسلم): هل كان من الخمس؟ أم كان من صلب الغنينة؟ على قولين:

الأول: الإجراء على أصول الشريعة أن يكون من الخمس، وليس في الحديث الشريف نصُّ أنَّه فعل (عليه الصلاة والسلام) قيل إخراج الخمس، أو أنَّه لم يحسب ما أعطاهم من الخمس، والمعروف من الأحاديث الآخر أنَّ إعطائه (صلى الله عليه وسلم) لمن أعطى إنَّما كان من الخمس، وفيه أنَّ للإمام تصريف الخمس ومال الفيء في مصالح المسلمين، وأنَّه حلُّ للأغنياء، وله أن يعطي النَّاسَ لمصلحة، وأنَّ له أن يفضِّل النَّاسَ على ما يراه في القسمة. وهذا القول رجَّحه القاضي عياض: هو: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي المالكي. وُلد ب (سبته) في (476هـ). ومن شيوخه: القاضي أبو بكر بن العربي، وأبو الطاهر أحمد بن محمد السلفي، وغيرهم، وأخذ عن مائة شيخ. تتلمذ على يده: خلف بن بشكوال، وغيره. وُلِّي قضاء (سبته) و(غرناطة). وكان حافظاً لمذهب مالك ولولاه ما دُكر الـ (مغرب). له إكمال المعلم بفوائد مسلم. تُوفِّي ب (مراكش) سنة (544هـ). ينظر: (ابن فرحون. 1417هـ = 1996م. 270 - 273)؛ و ب. 1418هـ = 1997م. 65، 68، 80، 168، 195).

والثاني: أنَّ الظاهر من مراجعة الأنصار وقول النبي (صلى الله عليه وسلم): ((أَفَلَا تَرَضُونَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالْأَمْوَالِ، وَتَرْجِعُونَ إِلَى رَحَالِكُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ؟)). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عن أنس بن مالك (رضي الله عنه): أخرجه (البخاري. 1434هـ = 2013م. كتاب اللباس، باب القبة الحمراء من آدم. 121/18. ح: 5860؛ ومسلم. 1433هـ = 2012م. كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلف قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إيمانه. 151/7 - 152. ح: 2433). ولتوثيق ما اتَّفَق عليه الشَّيْخَان ينظر: (م. 1424هـ = 2004م. 1/267 - 268). واللفظ لمسلم. أنَّ العطاء كان من صلب الغنينة، وأنَّ ذلك لما يعلم من رضا أصحابه بذلك، ولطيب قلوبهم به، أو يكون هذا مخصوصاً بتلك الواقعة، وأنَّ الانصار انهزموا في تلك الواقعة فلم يرجعوا حتى وقعت الهزيمة على الكفار، فردَّ الله تعالى أمر الغنينة لنبيِّه، وله (صلى الله عليه وسلم) أن يفعل ما يشاء في الأموال والرقاب، والأصل التمسُّك بقواعد الشريعة على ما تقررت. وهذا رأي الجمهور والذي رجَّحه ابن حجر العسقلاني. ينظر: (القاضي عياض. 1419هـ = 1998م. 3/599؛ والقرطبي. 1417هـ - 1996م. 3/107؛ والنووي. 1433هـ = 2012م. 7/151؛ والعسقلاني. 1434هـ = 2013م. 12/587؛ و م. 1423هـ = 2002م. 4/450).

والباحث هنا: لا يرجح أحد القولين؛ لأنَّ النَّبِيَّ له صلاحية التصرف في أموال المسلمين سواء كان ذلك المال من صلب الغنيمة، أو من الخمس، أو أية مال آخر، فهو يتصرف في أموال المسلمين حسب المصلحة الذي يراه، وهو أعدل المخلوقين. وأبزر برعيته من أنفسهم.

2. في قَوْلَ رَجُلٍ: وَاللَّهِ، إِنَّ هَذِهِ لَقَسَمَةٌ مَا عُدِلَ فِيهَا، وَمَا أُرِيدَ فِيهَا وَجْهَ اللَّهِ. أَنَّ مِنْ سَبِّ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَكْمَهُ الْقَتْلُ: مقالة هذا الرَّجُل انتقاص في عدالة النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وسبُّ له، ومذهب عامة أهل العلم وإجماعهم على أنَّ من سبَّ الرسول (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أو انتقصه، من كافر أو مسلم حكمه القتل. ينظر: (ابن تيمية. 1403 هـ = 1983 م. 3 - 4؛ والسبكي. 1421 هـ - 2000 م. 405). ولم يذكر أنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) انتقم من هذا القائل ولا قتله، ويحتمل أن يكون هذا الرَّجُل لم يفهم عنه الطعن في النبوة. وإنما نسبه إلى أنه لم يعدل في القسمة، والمعاصي على قسمين: كبائر وصغائر. فأما الكبائر: فهو (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) معصومٌ منها إجماعاً. وأما الصغائر: فإنَّ الذين جؤزوا وقوعها من الرُّسل يمنعون إن تضاف إليه (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) على جهة الانتقاص، ويردُّ من قال: أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لم يعاقب هذا الشَّخص لأثمه لم يثبت عليه ذلك لكونه خبر واحد وشهادة الواحد لا يراق به الدَّم على هذا الوجه. وممَّا يدفع هذا التَّأويل قوله: يا محمد اعدل. اتَّقِ اللَّهَ يَا مُحَمَّدَ. وأثمه خاطبه خطاب المواجهة بمحضر الملاء، حتَّى استأذن عمر وخالد (رضي الله عنهما) في قتله - استأذنا في ذلك أحدهما بعد الآخر -، فقال النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): ((مَعَادَ اللَّهِ! أَنْ يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنِّي أَقْتُلُ أَصْحَابِي)). أخرجه (مسلم. 1433 هـ = 2012 م. كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم. 159 / 7. ح: 2446). فهذه هي العلة، وسلك فيها مسلكه مع غيره من المنافقين الذين آذوه، وسمع منهم في غير موطن ما يكرهه. لكنَّه صبر استيفاءً وتأليفاً لغيرهم، ولئلاَّ يتحدَّثَ أنه يقتل أصحابه فينفروا. ولهذه العلة امتنع النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) من قتل المنافقين مع علمه بأعيانهم وبنفاقهم، ولا يلتفت بإبداء علة أخرى؛ لأنَّ حديث مسلم نصُّ في تلك العلة، وقد أمنت تلك العلة بعد رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وزالت، فلا نفاق بعده، وإنما هو الرَّذقة، فمن أذى رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أو سبَّه أو انتقصه يقتل. ينظر: (القاضي عياض. 1419 هـ = 1998 م. 3 / 607 - 608؛ والقرطبي. 1417 هـ = 1996 م. 3 / 107؛ والنَّووي. 1433 هـ = 2012 م. 159 / 7).

3. في قَائِلِهِ فَأَخْبِرْتُهُ بِمَا قَالَ: جواز من أخبر صاحبه بما يقال فيه: بَوَّب البخاري لهذا بباب (باب من أخبر صاحبه بما يقال فيه) وأراد بالترجمة بيان جواز النَّقْل على وجه النَّصِيحة؛ لأنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لم ينكر على ابن مسعود (رضي الله عنه) نقله ما نقل، بل غضب من قول المنقول عنه، ثمَّ حلم وصبر تأسياً بموسى (عليه السلام). والمذموم من نقله الأخبار هو من يقصد الإفساد، وأما من يقصد الصِّلاح والنَّصيحة ويتحرَّى الصِّدق ويجتنب الأذى فليس بمذموم بل محمودٌ، وقُلُّ من يفرق بينهما، وطريق السَّلامة في ذلك لمن يخشى عدم الوقوف على ما يباح من ذلك وممَّا لا يباح،

الإسماك عن نقل الأخبار خشية الوقوع في المذموم. ينظر: (العسقلاني. 1434هـ = 2013م. 18/429).

وفيه جواز إخبار الإمام وأهل الفضل بما يقال فيهم ممّا لا يليق بهم ليحذروا أنفسهم من القائل، ومحلّ ذلك أنّ قصد ابن مسعود (رضي الله عنه) كان نصح النبيّ (صلى الله عليه وسلّم) وإعلامه بمن يطعن فيه، ممّن يظهر الإسلام ومحبة النبيّ (صلى الله عليه وسلّم) ويبطن النفاق - [أنّ ذلك. ويقول الباحث: أنّ ذلك قيد في نفاقه لاحتمال أن يكون الرّجل بدرّياً أو تاب بعد نفاقه] - ليحذر منه، وهذا جائز، كما يجوز التّجسس على الكفّار ليؤمن من كيدهم، وقد ارتكب هذا الرّجل بسبب مقالته إثماً عظيماً فلم يكن في نقل خبره حرمة. ينظر: (العسقلاني. 1434هـ = 2013م. 18/498).

وفيه أنّ أهل الفضل قد يبغضهم ما يرمونه ويقال فيهم ممّا ليس فيهم، لكن يتلقّون ذلك بالصبر والحلم، كما صنع النبيّ (صلى الله عليه وسلّم) اقتداء بموسى (عليه السّلام)، وقد بوّب البخاريّ لهذا بباب (باب الصبر في الأذى). ينظر: (العسقلاني. 1434هـ = 2013م. 18/495 - 498).

4. في ((بِرَحْمِ اللَّهِ مُوسَى)) جواز واستحباب من خصّ أخاه بالدعاء دون نفسه: أخرج الشيخان أنّ النبيّ (صلى الله عليه وسلّم) قال: ((رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى مُوسَى)). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ (رضي الله عنه): أخرجه (البخاري. 1434هـ = 2013م. كتاب العلم، باب ما يستحبّ للعالم إذا سئل أيّ النّاس أعلم فيكّل العلم إلى الله. 1/456 - 457. ح: 122؛ ومسلم. 1433هـ = 2012م. كتاب الفضائل، باب من فضائل الخضر عليه السّلام. 15/140. ح: 6115). ولتوثيق ما اتّفق عليه الشيخان ينظر: (م. 1424هـ = 2004م. 2/716 - 718). واللّفظ لمسلم. قال النّوويّ: (فيه استحباب ابتداء الإنسان بنفسه في الدّعاء، وشبهه في أمور الآخرة، وأمّا حظوظ الدّنيا فالأدب فيها الإيثار، وتقديم غيره على نفسه). (النّووي. 1433هـ = 2012م. 15/140). وأخرج البخاريّ بسنده إلى عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) أنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) قال: ((بِرَحْمِ اللَّهِ مُوسَى)). أخرجه البخاري عن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه): (البخاري. 1434هـ = 2013م. كتاب الدّعوات، باب قول الله تبارك وتعالى: {وَصَلِّ عَلَيْهِمْ} التّوبة: 103. ومن خصّ أخاه بالدّعاء دون نفسه. 19/295. ح: 6336). [أوردت هذا الحديث الشّريف وإن كان متوافقاً مع حديث الباب لكي استشهد بأنّ] البخاريّ بوّب لهذا الحديث وغيره بباب (من خصّ أخاه بالدّعاء دون نفسه) وفي هذه التّرجمة ردّ على من زعم أنّ الدّعاء يبدأ بنفسه، ويؤيّد حديث مسلم: أنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) قال: ((مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَدْعُو لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ، إِلَّا قَالَ الْمَلَكُ: وَلَكَ بِمِثْلٍ)). أخرجه مسلم عن أبي الدرداء (رضي الله عنه): (مسلم. 1434هـ = 2013م. كتاب الدّعوات الذّكر والدّعاء والتّوبة والاستغفار، باب فضل الدّعاء للمسلمين بظهر الغيب. 17/51. ح: 6864). ولو دعا لجماعة من المؤمنين حصلت هذه الفضيلة، ولو دعا لجميع المسلمين فالظاهر حصول هذه الفضيلة أيضاً، وكان بعض السّلف إذا دعا لنفسه يدعو لأخيه المسلم بنفس الدّعوة؛ لأنّها تستجاب، ويحصل له مثل ثوابها. لكنّ الاستدلال بهذا الحديث الشّريف لعدم البداءة في الدّعاء بنفسه فيه نظر؛ لأنّ الدّعاء

بظهر الغيب أعمُّ من أن يكون الداعي خصَّ أخاه أو ذكر معه، وأعمُّ من أن يكون بدأ بأخيه أو بدأ بنفسه. ويبعد قول: أن النبي (صلى الله عليه وسلم) دعا لغير نبيِّ لدا لم يبدأ بنفسه. بدليل أن النبي (صلى الله عليه وسلم) دعا في قوله: ((يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى)) لنبيِّ وهو موسى (عليه السلام) ولم يبدأ بنفسه. فظهر أن بداءته (صلى الله عليه وسلم) بنفسه عند ذكر أحد والدعاء لم يكن من عادته اللأزمة. ينظر: (ابن بطال. د. ت. 96 / 10 - 97؛ والتووي. 1433 هـ = 2012 م. 51 / 17؛ والعسقلاني. 1434 هـ = 2013 م. 295 / 19 - 296؛ والمباركفوري. 1432 هـ = 2011 م. 317 / 9).

3. 2. 5. الفوائد المستخرجة:

1. حسن أدب الأنصار في المحادثة والممارسة وإفحام الخصم بالقول الحق عند الحاجة إليه، وشدة حيائهم، والذي نقل عنهم إنما كان من بعض شبابهم لا من الشيوخ. ينظر: (العسقلاني. 1434 هـ = 2013 م. 595 / 12).
2. الباحث لا يجزم بنفاق (معتب بن قشير)؛ لذكر بعضهم فيمن شهد بداراً والعقبة وأحدًا، لكن مقالته هي مقالة الناقلين.
3. أن من سبَّ النبي (صلى الله عليه وسلم) أو انتقصه حكمه القتل وعليه عامة أهل العلم وإجماعهم.
4. حلمه (صلى الله عليه وسلم) وصبره على الأذى في نفسه وماله، وخلقه الجميل في العفو عن أصحابه. ينظر: (م. 1423 هـ = 2002 م. 452 / 4).
5. جواز من أخبر صاحبه بما يقال فيه، وجواز النقل على وجه النصيحة.
6. جواز إخبار الإمام وأهل الفضل بما يقال فيهم ممَّا لا يليق بهم ليحذروا أنفسهم من القائل.
7. ثناء الرسول (صلى الله عليه وسلم) البالغ على الأنصار، وأنَّ الكبير ينهيه ويرشد الصَّغير على ما يغفله، ويوضح له الشبهة ليرجع إلى الحقِّ والصواب. ينظر: (العسقلاني. 1434 هـ = 2013 م. 595 / 12).
8. توضيح المعلم المتعلم وإن كان فيه كشف لبعض الأستار. ينظر: (م. 1423 هـ = 2002 م. 4 / 451).
9. المعاتبة والاستعطاف على العتاب، وإقامة الحجَّة على المعاتب، والاعتذار والاعتراف من جهة المعاتب لرسول الله (صلى الله عليه وسلم). ينظر: (العسقلاني. 1434 هـ = 2013 م. 595 / 12).
10. احتمال الجاهلين ودفع السيئة بالحسنة. ينظر: (م. 1423 هـ = 2002 م. 451 - 452).
11. فيه معجزة من معجزات النبي (صلى الله عليه وسلم) في قوله: ((فَأَيْنَكُمُ سَتَجِدُونَ أَثْرَةً)). فكان كما قال. ينظر: (العسقلاني. 1434 هـ = 2013 م. 595 / 12).
12. في القصة وبعد غزوة حنين أنَّ أساس النصر كان ثبات الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وأنَّ الكثرة لم تغن شيئاً. ينظر: (م. 1423 هـ = 2002 م. 4 / 450).

13. للإمام تفضيل بعض على بعض في الفيء، وله أن يعطي الغني لمصلحة يراه، وأن من طلب حقّه في الدنيا لا عتب عليه. ينظر: (العسقلاني. 1434 هـ = 2013 م. 595 / 12). إن لم يتجاوز حدود الشريعة.
14. الفاضل لا يقبل كل ما يشار إليه مطلقاً، بل يتأمله فإن لم تظهر له مصلحة لم يعمل به. ينظر: (م. 1423 هـ = 2002 م. 452 / 4).
15. مشروعية الخطبة عند أمر يحدث، سواء كان ذلك الأمر خاصاً أم عاماً، وفيه جواز تخصيص بعض الناس في الخطبة. ينظر: (العسقلاني. 1434 هـ = 2013 م. 595 / 12).
16. تقديم جانب الآخرة على جانب الدنيا، وتسليية من فاته شيء من الدنيا بما يحصل له من ثواب الآخرة، والصبر عمّا فات من الدنيا، ليدخر لصاحبه في الآخرة، وأن المنة لله ورسوله على الإطلاق. ينظر: (العسقلاني. 1434 هـ = 2013 م. 595 / 12).
17. جواز واستحباب من خصّ أخاه بالدعاء دون نفسه.
18. في قصة الرسول (صلى الله عليه وسلم) مع الأنصار إثبات الحوض في الآخرة. ينظر: (م. 1423 هـ = 2002 م. 454 / 4).
19. دعاء النبي (صلى الله عليه وسلم) للأنصار وأبنائهم بالرحمة، دليل على محبته لهم.
20. حسن أدب الأنصار فإنهم لمّا رأوا الأولى في غير ما قسمه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في بادئ الأمر، قالوا: يَغْفِرُ اللهُ لِرَسُولِ اللهِ. وحينما خاطبهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لم يجادلوا، وتركوا التمسك بحقهم. ينظر: (م. 1423 هـ = 2002 م. 453 / 4).

3.3 من لعنه النبي (صلى الله عليه وسلم) أو سبّه أو دعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له زكاة وأجرأ ورحمة

قال تعالى: {وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} التوبة: 103.

أي: دعاؤك تنبئ لهم، وطمانينة، والصلوة من الله تعالى الرحمة، ومن الملائكة والنبي (صلى الله عليه وسلم) الدعاء، وليس الدعاء إلا رحمة لأمته. ينظر: (القرطبي. 1433 هـ = 2012 م. 215 / 8، 228).

أخرَجَ مُسْلِمٌ بِسَنَدِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((اللَّهُمَّ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ سَبَبْتُهُ، أَوْ لَعَنْتُهُ، أَوْ جَلَدْتُهُ، فَاجْعَلْهَا لَهُ زَكَاةً وَرَحْمَةً)). انفراد به (مسلم. 1433 هـ = 2012 م. كتاب الأدب البر والصلة والأداب، باب من لعنه النبي (صلى الله عليه وسلم) أو سبّه أو دعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له زكاة وأجرأ ورحمة، 367 / 16. ح: 6559)؛ ولتوثيق ما انفرد به مسلم ينظر: (المزي. 1999 م. 101 / 9. ح: 12422).

3.3.1 مناسبة الحديث الشريف لموضوع الرحمة:

مناسبة الحديث الشريف لموضوع الرحمة: هي أن ما يصدر من نبينا (صلى الله عليه وسلم) حتى دعائه على من ليس لها بأهل وسبّه ولعنه وجلده وإيدانه كلها تكون كفارة ومطهرة للخطايا لصاحبها، وهذا لا يكون إلا لنبي الرحمة.

3.3.2. سبب ورود الحديث الشريف:

أخرج مسلم من حديث أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) بيان سبب هذا الحديث: قَالَتْ: دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) رَجُلَانِ، فَكَلَّمَاهُ بِشَيْءٍ، لَا أَدْرِي مَا هُوَ، فَأَغْضَبَاهُ، فَلَعْنَهُمَا، وَسَبَّهُمَا، فَلَمَّا خَرَجَا، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَنْ أَصَابَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا مَا أَصَابَهُ هَذَانِ، قَالَ: ((وَمَا ذَاكَ؟)) قَالَتْ: قُلْتُ: لَعْنَتُهُمَا وَسَبَبْتُهُمَا، قَالَ: ((أَوْ مَا عَلِمْتَ مَا شَارَطْتُ عَلَيْهِ رَبِّي؟ قُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، فَأَيُّ الْمُسْلِمِينَ لَعْنَتُهُ، أَوْ سَبَبْتُهُ فَأَجْعَلْهُ لَهُ زَكَاةً وَأَجْرًا)). انفرد به (مسلم). 1433هـ = 2012م. كتاب الأدب البرّ والصّلة والآداب، باب من لعنه النبيّ (صلى الله عليه وسلم) أو سبّه أو دعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له زكاةً وأجرًا ورحمة، 366 / 16. ح: (6557)؛ ولتوثيق ما انفرد به مسلم ينظر: (المزي). 1999م. 742 / 11. ح: (17648).

3.3.3. اللّعة:

((زكاةً)): الرّكاهة والنزكية: الطّهارة والنماء والبركة والمدح، وكلّ شيء يزاد فهو يزكو زكاةً، ويسمى ما يخرج من المال للمساكين بإجاب الشّرع زكاةً؛ لأنّها تزيد في المال وتقيه من الأفات وتنظفه. ينظر: (ابن الأثير). د. ت. 307 / 2؛ وأبو البقاء. 1419هـ = 1998م. 486).

3.3.4. شرح الألفاظ:

1. ((إنما أنا بشر)): وفي رواية أخرى لمسلم: ((إنما محمّد بشرٌ، يغضب كما يغضب البشر)). انفرد به (مسلم). 1433هـ = 2012م. كتاب الأدب البرّ والصّلة والآداب، باب من لعنه النبيّ (صلى الله عليه وسلم) أو سبّه أو دعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له زكاةً وأجرًا ورحمة، 368 / 16 - 369. ح: (6565)؛ ولتوثيق ما انفرد به مسلم ينظر: (المزي). 1999م. 259 / 9. ح: (12927).
2. ((فأيما رجل)): عامٌّ في كلّ من سبّه سواء كان في حال الغضب أو غيره، بدليل عموم لفظ (أي)، وكونه (صلى الله عليه وسلم) لا يقول إلّا الحقّ سواء كان في الغضب أو غيره، وقد جاء في رواية مسلم تقييد المدعوّ عليه بأن لا يكون أهلاً لذلك ((ليس لها بأهل)). انفرد به (مسلم). 1433هـ = 2012م. كتاب الأدب البرّ والصّلة والآداب، باب من لعنه النبيّ (صلى الله عليه وسلم) أو سبّه أو دعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له زكاةً وأجرًا ورحمة، 370 / 16 - 371. ح: (6570)؛ ولتوثيق ما انفرد به مسلم ينظر: (المزي). 1999م. 216 / 1. ح: (192). فيحمل عليه سائر الروايات؛ لأنّه كان منه (صلى الله عليه وسلم) على ظنّه. ينظر: (الطوراني). 1429هـ = 2008م. 91 / 10. فإن قيل: كيف يدعو النبيّ (صلى الله عليه وسلم) على من ليس بأهل الدّعاء عليه أو سبّه أو لعنه أو غير ذلك؟ فأجاب العلماء بأجوبة:

أولاً: المراد ليس بأهل لذلك عند الله تعالى وفي باطن الأمر، لا ما يظهر عنده (صلى الله عليه وسلم) وفي ظاهر الأمر مستوجبٌ لذلك بأماره شرعيّة، وهذا معنى صحيحٌ لا إحالة فيه، وهو (صلى الله عليه وسلم) مأمورٌ بالحكم بالظاهر والله يتولّى السرائر.

الثاني: أن ما وقع من سبه ودعائه ولعنه ليس بمقصود، بل هو مما جرت به عادة العرب في وصل كلامها بلا نية، كقوله: تربت يمينك، لا كبرت سنك، وغير ذلك. لا يقصدون بشيء من ذلك حقيقة الدعاء، فخاف (صلى الله عليه وسلم) أن يصادف شيء من ذلك إجابة دعوته، فسأل الله (سبحانه وتعالى) أن يجعل ذلك رحمة وكفارة وفُرْبَةً وطهوراً واجراً، وإنما كان يقع منه (صلى الله عليه وسلم) في النادر والشاذ، ولم يكن (صلى الله عليه وسلم) فاحشاً ولا متفحشاً، ولا لعاناً، وقد صحَّ عند مسلم قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ دَوْسًا قَدْ كَفَرَتْ وَأَبَتْ، فَادْعُ اللَّهَ عَلَيْهَا، فَقِيلَ: هَلَكْتُ دَوْسٌ فَقَالَ: ((اللَّهُمَّ اهْدِ دَوْسًا وَأَنْتَ بِهِمْ)). انفراد به (مسلم). 1433هـ = 2012م. كتاب فضائل الصحابة (رضي الله تعالى عنهم)، باب من فضائل غفار وأسلم وجهينة وأشجع ومزينة وتميم ودوس وطيء، 16/ 294. ح: 6397؛ ولتوثيق ما انفرد به مسلم ينظر: (المزي. 1999م. 9/ 609. ح: 13896). وأثَّه (صلى الله عليه وسلم) لما شج وجهه يوم أحد وهو يمسح الدم عن وجهه فاستحضر في تلك الحالة نفس القصة لنبي من الأنبياء قبله تطبيياً لقلوب أصحابه، وهو يقول: ((اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه): أخرجه (البخاري. 1434هـ = 2013م. مع شرح العسقلاني. 1434هـ = 2013م. كتاب الأنبياء، باب حدثنا أبو اليمان. 10/ 312. ح: 3477؛ ومسلم. 1433هـ = 2012م. كتاب الجهاد والسير، باب غزوة أحد. 12/ 360 - 361. ح: 4622). ولتوثيق ما اتَّفَقَ عليه الشيخان ينظر: (م. 1424هـ = 2004م. 537/ 2. والألفظ للبخاري. فلم يدعو عليهم بالهلاك والعذاب، بل دعا لهم بالهداية. وأشار القاضي عياض: إلى هذا الاحتمال، وهو احتمال حسن، إلا أنه يرد عليه ((جلدته)) فإن هذا الجواب لا يتمشى فيه، إذ لا يقع الجلد من غير قصد، إلا إن حمل على الجلد الواحدة فيثَّجِه. ينظر: (المازري، م. 1987م. 3/ 296 - 297؛ والقاضي عياض. 1419هـ = 1998م. 8/ 71 - 72؛ والنووي. 1433هـ = 2012م. 16/ 367 - 369؛ والعسقلاني. 1434هـ = 2013م. 19/ 374 - 375).

الثالث: فإن قيل: فما معنى قوله (صلى الله عليه وسلم): ((إِنَّمَا مُحَمَّدٌ بَشَرٌ، يَعْضَبُ كَمَا يَعْضَبُ الْبَشَرُ)). انفراد به (مسلم. 1433هـ = 2012م. كتاب الأدب البرِّ والصِّلَّةِ والآداب، باب من لعنه النبيُّ (صلى الله عليه وسلم) أو سبه أو دعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له زكاةً وأجرًا ورحمة، 16/ 368 - 369. ح: 6565)؛ ولتوثيق ما انفرد به مسلم ينظر: (المزي. 1999م. 9/ 259. ح: 12927). وهذا يشير إلى أن تلك الدعوة بسبب الغضب، لا على مقتضى الشرع، فبقي السؤال على حاله. وجوابه: يحتمل أن يكون (صلى الله عليه وسلم) أراد أن يدعو عليه أو لعنه أو سبه أو جلده كان ممَّا خَيْرٍ بين فعله له عقوبة للجاني، أو تركه وزجره بما سوى ذلك، فيكون الغضب لله تعالى بعثه على دعائه عليه أو سبه أو لعنته أو جلده، ولا يكون ذلك خارجاً عن الشرع، ولا موقعاً له فيما لا يجوز.

الرابع: الذي أبداه القاضي عياض وهو: أنه (صلى الله عليه وسلم) لا يقول ولا يفعل في حال غضبه إلا صدقاً وعدلاً وحقاً، لكن غضبه لله تعالى قد يحمله على الشدَّة في أمره، وتعجيل عقوبة مخالفه، وترك ما قد أبيض له من الإغضاء عنه والصَّفْح، ويؤيده حديث الشيخين عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) (مَا أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِنَفْسِهِ، إِلَّا أَنْ تُنْتَهَكَ حُرْمَةُ اللَّهِ، فَيُنْتَقَمَ اللَّهُ بِهَا). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها): أخرجه (البخاري. 1434هـ = 2013م. كتاب المناقب، باب صفة

النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ). 10 / 426. ح: 3560؛ ومسلم. 1433 هـ = 2012م. كتاب الفضائل، باب مباحثه (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) للأثام واختياره من المباح أسهله وانتقامه لله عند انتهاك حرمة. 82 / 15. ح: 5999). ولتوثيق ما اتفق عليه الشَّيْخَان ينظر: (م. 1424 هـ = 2004م. 2 / 700). واللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ. فعلى هذا معنى قوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): ((لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ)). انفرد به (مسلم. 1433 هـ = 2012م. كتاب الأدب البرِّ والصِّلَة والأدب، باب من لعنه النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أو سبَّه أو دعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له زكاةٌ وأجرٌ ورحمة، 16 / 370 - 371. ح: 6570)؛ ولتوثيق ما انفرد به مسلم ينظر: (المزي. 1999م. 1 / 216. ح: 192). من جهة التَّعْجِيل. أي: تعجيل عقوبة مخالفه.

الخامس: يحتمل أن يكون خرج هذا مخرج الإشفاق منه (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وتعليم أمته الخوف من حدود الله (سبحانه وتعالى)، فكأنَّه يظهر الإشفاق من أن يكون الغضب يحمله على زيادة يسيرة في عقوبة الجاني، لولا الغضب ما زادها ولا أوقعها، ويكون ذلك من الصَّغَائِرِ عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ وَقُوعِهَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ).

السَّادِسُ: إشفاق منه (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وإن لم يقع [الدَّعْوَةُ وَالسَّبُّ وَالْجِدْلُ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِذَلِكَ]. فمثل هذه الطَّرَائِقُ يَنْبَغِي أَنْ يَسْلُكَ فِي مِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ. ينظر: (المازري. 1987م. 3 / 296 - 297؛ والقاضي عياض. 1419 هـ = 1998م. 8 / 71 - 73؛ والنَّوَوِيُّ. 1433 هـ = 2012م. 16 / 367 - 369؛ والعسقلاني. 1434 هـ = 2013م. 19 / 374 - 375).

ويظهر للباحث توجيه تلك الأجوبة السابقة النَّفِيسَةَ:

أولاً: إنَّما يكون دعاؤه (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لمن ليس أهلاً لها رحمةً وكفارةً وزكاةً ومطهرةً ونحو ذلك إذا كان مسلماً.

ثانياً: الجواب الأوَّل وهو أنَّ المراد ليس بأهل لذلك عند الله تعالى وفي باطن الأمر، لا ما يظهر عنده (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وهذا معنى صحيح لا إحالة فيه، وهو (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مأمورٌ بالحكم بالظَّاهِرِ، وهذا المعنى أَرْجَحُهُ وَأَمِيلُ إِلَيْهِ؛ اسْتَدَلُّ بِحَدِيثِ الشَّيْخَيْنِ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ سَلْمَةَ (رَضِيَ اللهُ عَنْهَا)، عَنْ رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): أَنَّهُ سَمِعَ خُصُومَةَ بِيَابِ حُجْرَتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: ((إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الْخُصْمُ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ، فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَدَقَ، فَأَقْضِي لَهُ بِذَلِكَ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ، فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ لِيَتْرُكْهَا)). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ سَلْمَةَ (رَضِيَ اللهُ عَنْهَا): أَخْرَجَهُ (البخاري. 1434 هـ = 2013م. كتاب المظالم، 8 / 26 - 27. ح: 2458؛ ومسلم. 1433 هـ = 2012م. كتاب الأفضية، باب الحكم بالظَّاهِرِ وَاللَّحْنَ بِالْحُجَّةِ، 12 / 232. ح: 4450). واللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ. وينظر: (المقدسي. 1426 هـ = 2005م. 202). فدلَّ الحديث الشريف أنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يحكم بالظَّاهِرِ، وأراد أن يعلمنا أنَّ حكم الحاكم إنَّما هو بالظَّاهِرِ، والله وتولى السَّرَائِرَ، وَإِلَّا إِنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - معاذ الله - لم يصدر منه شيء وحكم يخالف الشَّرِيعَةَ ويعطي لغير مستحقِّها، حتى يعلمها أحدٌ بذلك ويأخذها أو يتركها، بل إنَّما هو على سبيل الفرض، وليعلمنا الحكم بالظَّاهِرِ. ويوجَّه الجواب الثَّانِي: يكون أحياناً أنَّ ما وقع من سبِّه ودعائه ولعنه ليس بمقصود، بل هو ممَّا جرت به عادة العرب في وصل كلامها بلا نيَّة، ولكن ليس في كلِّ الحالات. ويوجَّه الجواب الثَّالِثُ

والرابع: أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَا يَصْدُرُ مِنْهُ شَيْءٌ يَخَالِفُ الشَّرِيعَةَ حَتَّى فِي حَالِ غَضَبِهِ. وَيُوجِبُهُ الْجَوَابِ الْخَامِسَ وَالسَّادِسَ: عَلَى إِشْفَاقِهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِأُمَّتِهِ. وَالكُلُّ مُوجِبٌ وَلَكِنَّ الإِجَابَةَ الْأُولَى أَرْجَحُ وَأَوْضَحُ وَلَا إِحَالَةَ فِيهِ وَيَتِمُّشَى مَعَ جَمِيعِ حَالَاتِهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ). وَفِي حَدِيثِ الْبَابِ يَظْهَرُ كَمَالُ رَحْمَتِهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِأُمَّتِهِ بِحَيْثُ يَكُونُ إِبْذَانَهُ وَسُبُّهُ وَلَعْنَهُ وَجَلْدَهُ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِذَلِكَ زَكَاةً وَرَحْمَةً وَظُهُورًا مِنَ الْمَعَاصِي وَأَجْرًا، كَيْفَ وَهُوَ نَبِيُّ الرَّحْمَةِ.

3. ((مِنَ الْمُسْلِمِينَ)): هَذَا الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ وَأَمْثَالُهُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى شَفَقَتِهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِأُمَّتِهِ، وَالإِهْتِمَامُ وَالإِعْتِنَاءُ بِمَصَالِحِهِمْ، وَالرَّغْبَةُ فِي كُلِّ مَا يَنْفَعُهُمْ، وَقَدْ نَصَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي هَذَا الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَقَيْدَ بَأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ دَعَاؤُهُ عَلَيْهِ رَحْمَةً وَزَكَاةً وَكَفَّارَةً وَمُطَهَّرَةً وَنَحْوَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ مُسْلِمًا، وَإِلَّا فَقَدْ دَعَا (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَى الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُمْ رَحْمَةً. يَنْظُرُ: (النُّوْي. 1433 هـ = 2012 م. 367 / 16).

3.3.5. قاعدة أصولية:

في ((فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ)) حَمَلُ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمَقْيَدِ: يَحْمَلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمَقْيَدِ فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا: إِنْ اتَّحَدَ حَكْمُ الْمَطْلُوقِ وَالْمَقْيَدِ وَمَوْجِبُهُمَا أَيْ: سَبَبُهُمَا، وَكَانَا مَثْبُوتَيْنِ أَيْ: أَمْرَيْنِ أَوْ خَبْرَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا أَمْرًا وَالْآخَرَ خَبْرًا، وَتَأَخَّرَ الْمَقْيَدُ عَنِ وَقْتِ الْخَطَابِ بِالْمَطْلُوقِ دُونَ الْعَمَلِ بِهِ، أَوْ تَأَخَّرَ الْمَطْلُوقُ عَنِ الْمَقْيَدِ مَطْلُوقًا، [أَيْ: فِي وَقْتِ الْخَطَابِ بِالْمَطْلُوقِ وَالْعَمَلِ بِهِ، وَفِي كُلِّ الْحَالَاتِ]، أَوْ تَقَارَنَا، أَوْ جُهِلَ تَأْرِيخُهُمَا، [فِي جَمِيعِ تِلْكَ الْحَالَاتِ] يَحْمَلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمَقْيَدِ، جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ. يَنْظُرُ: (ابن السُّبُكِيِّ. 1437 هـ = 2016 م. 3 / 3 - 5؛ وَ ع. 1427 هـ - 2006 م. 286). [وَلَمْ أَذْكَرِ الْحَالَاتِ الْآخَرَى لِعَدَمِ شَمُولِهِ لِحَدِيثِ الْبَابِ الَّذِي نَحْنُ بِصَدْدِهِ. وَهَذَا فِي قَوْلِهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ((فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ)) مَطْلُوقٌ يَشْمَلُ كُلَّ مُسْلِمٍ سِوَاءَ كَانَ أَهْلًا لِلدُّعَاءِ عَلَيْهِ وَالسَّبِّ وَاللَّعْنِ وَالإِذَاءِ وَالْجَلْدِ، أَوْ كَانَ غَيْرَ أَهْلٍ لِذَلِكَ، وَقَدْ جَاءَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ تَقْيِيدَ ذَلِكَ بِأَنْ لَا يَكُونُ أَهْلًا لِذَلِكَ ((لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ))، انْفَرَدَ بِهِ (مُسْلِم. 1433 هـ = 2012 م. كِتَابُ الْأَدَبِ الْبَرِّ وَالصِّلَةِ وَالْأَدَابِ، بَابُ مَنْ لَعَنَهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَوْ سَبَّهُ أَوْ دَعَا عَلَيْهِ وَلَيْسَ هُوَ أَهْلًا لِذَلِكَ كَانَ لَهُ زَكَاةٌ وَأَجْرًا وَرَحْمَةٌ، 370 / 16 - 371. ح: 6570)؛ وَلْتَوْثِيقُ مَا انْفَرَدَ بِهِ مُسْلِمٌ يَنْظُرُ: (الْمَزْي. 1999 م. 1 / 216. ح: 192). كَمَا ذَكَرْنَا فِي شَرْحِ ((فَأَيُّمَا رَجُلٍ)). وَكَلَا الْحَدِيثَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ مَتَّحِدِي الْحَكْمِ، وَمَوْجِبُهُمَا أَيْ: سَبَبُهُمَا، وَكِلَاهُمَا مَثْبُوتَيْنِ خَبْرَيْنِ، فَيَحْمَلُ الْمَطْلُوقُ وَهُوَ ((فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ)) عَلَى الْمَقْيَدِ وَيَتَقْيَدُ بِمَنْ لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ لِذَلِكَ].

3.3.6. الفوائد المستخرجة:

1. جَمِيلُ خَلْقِهِ وَكَرَمِهِ، وَكَمَالُ شَفَقَتِهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَى أُمَّتِهِ، حَيْثُ قَصَدَ مَقَابِلَةَ مَا وَقَعَ مِنْهُ مِنَ الدُّعَاءِ وَالإِذَاءِ وَالسَّبِّ وَاللَّعْنِ وَالْجَلْدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِالْخَيْرِ وَالتَّكْرِيمِ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي حَقِّ مَنْ فِي زَمَنِهِ

- وفي حقّ المعينّ واضح، وأما ما وقع منه بطريق التعميم لغير معينّ فلا يتناول من لم يدرك زمنه ولا يشمل. ينظر: (العسقلاني. 1434 هـ = 2013 م. 375 / 19).
2. إنّما يكون دعاؤه (صلى الله عليه وسلم) لمن ليس أهلاً لها رحمةً وكفارةً ونحو ذلك إذا كان مسلماً.
3. النبيّ (صلى الله عليه وسلم) يحكم بالطّاهر والله تعالى يتولّى السرائر، وأراد أن يعلمنا أنّ حكم الحاكم إنّما هو بالطّاهر.
4. النبيّ (صلى الله عليه وسلم) نبيّ الرّحمة، فقابل السيّء بالحسنة؛ لذا لما شجّ وجهه يوم أحد قال: ((اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ (رضي الله عنه): أخرجّه (البخاري. 1434 هـ = 2013 م. مع شرح العسقلاني. كتاب الأنبياء، باب حدّثنا أبو اليمان. 10 / 312. ح: 3477؛ ومسلم. 1433 هـ = 2012 م. كتاب الجهاد والسير، باب غزوة أحد. 360 / 12 - 361. ح: 4622). ولتوثيق ما اتّفق عليه الشّيخان ينظر: (م. 1424 هـ = 2004 م. 537 / 2).
- واللفظ للبخاري.
5. ما انتقم رسول (صلى الله عليه وسلم) لأجل نفسه، إلّا أن تنتهك حرّمة الله تعالى فيغضب الله تعالى، وأنّه (صلى الله عليه وسلم) لا يقول ولا يفعل في حال غضبه إلّا صدقاً وعدلاً، لكن غضبه الله تعالى قد يحمل على الشدّة في أمره، وتعجيل عقوبة مخالفه، وترك ما قد أبيض له من عفو.
6. حمل المطلق في ((فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ)) على المقيد بمن ليس أهلاً لذلك.

4. الخاتمة:

وفي ختام البحث وصلت إلى النتائج والتوصيات والمقترحات التالية:

4. 1. النتائج:

1. ليس في آل النبيّ (صلى الله عليه وسلم) المسلمين نقصٌ ولا مستثنون ولا خارجون من عدم ولايته؛ لأنّهم بعد ما كانوا ذوي رحمه وأقاربه كانوا من صالح المؤمنين المشمولين في الحديث الشريف بأنّهم من أوليائه (صلى الله عليه وسلم)، فاستحقّوا جهتي الولاية وهي ولاية الإيمان أولاً وولاية القرابة ثانياً.
2. لا ولاية بالقرابة فقط وإنّما الولاية بالإيمان والصّلاح سواء كانوا من القرابة وذوي الرّحم أم لا، ولكن يراعى للقرابة وذوي الرّحم حقّهم لصلّة الرّحم.
3. التبرؤ من الخالفين في العقيدة وموالاته الصّالحين والإعلان بذلك، ما لم يخف ترثب فتنة عليه.
4. الباحث لا يجزم بنفاق (معتب بن قشير)؛ لذكر بعضهم فيمن شهد بداراً والعقبة وأحداً، لكن مقالته هي مقالة النافقين.
5. من سبّ النبيّ (صلى الله عليه وسلم) حكمه القتل وعليه عامّة أهل العلم وإجماعهم، سواء كان غير مسلم أو مسلماً أو ذميّاً.

6. جواز من أخبر صاحبه بما يقال فيه، خصوصاً إذا كان من اهل الفضل، ليحذروا أنفسهم من القائل. وجواز النقل على وجه النصيحة.
7. كمال شفقتة (صلى الله عليه وسلم) على أمته، وجميل خلقه، حيث قصد مقابلة ما وقع منه من الدعاء والإيذاء والسبب واللعن والجلد وغير ذلك بالخير والرحمة والمغفرة للذنوب. وهو نبي الرحمة، فقابل السيء بالحسنة؛ لذا لما شج وجهه يوم أحد قال: ((اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه): أخرجه (البخاري. 1434هـ = 2013م. مع شرح العسقلاني. كتاب الأنبياء، باب حدثنا أبو اليمان. 312 / 10. ح: 3477؛ ومسلم. 1433هـ = 2012م. كتاب الجهاد والسير، باب غزوة أحد. 360 / 12 - 361. ح: 4622). ولتوثيق ما أتفق عليه الشيخان ينظر: م. (1424هـ = 2004م). 2: 537. واللفظ للبخاري.
8. النبي (صلى الله عليه وسلم) يحكم بالظواهر والله تعالى يتولى السرائر، وأراد أن يعلمنا أن حكم الحاكم إنما هو بالظاهر.

2.4. التوصيات:

- وفي ختام البحث أوصي:
1. من لم يترتب على محبة النبي (صلى الله عليه وسلم) ورحمته لا يهتم بالناس حتى لو دخل كثير من الناس النار أمام عينه.
 2. المسلم الذي تربى تربية إسلامية أحسن وأسلم أحسن مواطن، حيث يأمن منه المجتمع والشعب ولكن أعداء الإسلام والشعب يعادونه.
 3. بما أن قسوة وغضب الإنسان وترك الرحمة سبب رئيسي للمعاصي، لا بد أن نربي أبنائنا على الرحمة.
 4. لو سرنا على سيرة النبي (صلى الله عليه وسلم) في رحمته، لسلم منا أهل الأرض، وعلى عكس ذلك إذا تركنا ذلك صرنا أضر شيء للأرض وأهلها.

3.4. المقترحات:

1. إنشاء هيئات ولجان ثقافية واجتماعية وعلى المستوى الدولي والإقليمي لحل مشكلة قسوة الإنسان، التي ابتلي بها الناس وخصوصا المسلمون.
2. لينظر الإنسان إلى غيره من المخلوقات كبعض الحيوانات ليتعلم الرقة والحنان والعطف والرحمة.
3. تعليم المسلمين مناسكهم وشعائر دينهم بجميع وسائل وأسباب التعليم لغرض إيقاظهم عن الغفلة بدينهم لكيلا يزلوا ويعثروا في السير في طريقهم الشرعي.
4. لتكون موضوع التحذير من قسوة وغضب الإنسان تطبيقاً عملياً وواقعياً وليس شعاراً فقط.

المصادر:

1. بعد القرآن الكريم.
2. ابن الأثير، م. (د.ت). النهاية في غريب الحديث والأثر. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
3. الأثيوبي، م. (1426هـ). البحر المحيط النجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج. ط 1. السعودية: دار ابن الجوزي.
4. الأنباري، م. (د.ت). الزاهر في معاني كلمات الناس. تحقيق: الضامن، ح. اعتنى به: النجار، ع. مؤسسة الرسالة.
5. ب. (1418هـ = 1997م). القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراسة. ط 1. بيروت: دار ابن حزم.
6. البخاري، م. (1434هـ = 2013م). صحيح البخاري. مع شرح العسقلاني، أ. فتح الباري. أشرف على تحقيقه وراجعته: ش. و.ع. ط 1. دمشق: دار الرسالة العالمية.
7. البخاري، م. (1437هـ - 2016م). صحيح البخاري. مع تعليقات وحواشي: السبدي، م. حاشية السبدي. والسهارنفوري، أ. حاشية السهارنفوري. والأبحاث المتعلقة بتراجم الأبواب المقتبسة من: الكاندهلوي، م. الأبواب والتراجم. كراتشي، جمعية البشري الخيرية.
8. البرماوي، م. (1433هـ - 2012م). اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح. تعليق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: ن. ط 1. الدوحة: دار النوادر.
9. ابن بطال، ع. (د.ت). شرح صحيح البخاري. تعليق: ي. الرياض: مكتبة الرشد.
10. أبو البقاء، أ. (1419هـ - 1998م). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. أعدّه للطبع ووضع فهارسه: ع. و. م. ط 2. بيروت: مؤسسة الرسالة.
11. البلقيني، ج. (1432هـ - 2011م). الإفهام لما في البخاري من الإبهام. تحقيق ودراسة: لجنة مختصة بإشراف: ن. ط 2. سوريا - لبنان - الكويت: دار النوادر.
12. الثاودي، م. (1428هـ - 2007م). حاشية الثاودي ابن سودة على صحيح البخاري. ضبطه وصحّحه وخرّج آياته: الراوي، ع. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية.
13. ابن تيمية، أ. (1403هـ - 1983م). الصارم المسلول على شاتم الرسول. حقّقه وفصّله وعلّق حواشيه: م. (د. ن).
14. الجزري، ع. (1417هـ = 1996م). أسد الغاية في معرفة الصحابة. تحقيق وتعليق: ع. و.ع. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية.
15. الجوهري، إ. (1433هـ = 2012م). ترتيب الصحاح. اعتنى به: خ. ط 4. بيروت: دار المعرفة.
16. الذهبي، م. (1417هـ = 1996م). سير أعلام النبلاء. تحقيق: ش. وآخرين. ط 11. بيروت: مؤسسة الرسالة.
17. الراغب الأصفهاني، ح. (1435هـ = 2014م). المفردات في غريب القرآن. تحقيق: داوودي، ص. دمشق: دار القلم، بيروت: دار الشامية.
18. الزركشي، م. (1434هـ - 2003م). التثقيح لألفاظ الجامع الصحيح. دراسة وتحقيق: الحكمي، ي. ط 1. الرياض: مكتبة الرشد.
19. سبط ابن العجمي، أ. (1415هـ - 1994م). تنبيه المعلم بمبهمات صحيح مسلم. تحقيق وتعليق: م. ط 1. الرياض: دار الصميعي.
20. سبط المارديني، م. (1432هـ - 2011م). شرح الرحبية في علم الفرائض. مع حاشية: البقري، م. تخريج وتعليق: م. ط 1. دمشق: دار المصطفى.
21. ابن السبكي، ع. (1437هـ - 2016م). جمع الجوامع. مع شرح: المحلي ج. وحاشية: شيخ الإسلام، ز. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية.

22. السبكي، ع. (1421هـ - 2000م). السيف المسلول على من سب الرسول. حقه وعلقه وذيئل عليه: إ. عمان: دار الفتح.
23. السيد الشريف الجرجاني، ع. (د.ت). معجم التعريفات. تحقيق ودراسة: المنشاوي، م. القاهرة: دار الفضيلة.
24. السيوطي، ع. (1424هـ = 2003م). تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. النووي، ي. قدمه وراجعه وأضاف عليه بعض التعليقات. أ. حقه وعلق عليه أبو معاذ، ط. ويليه المختصر الحاوي لمهمات تدريب الراوي. أبو معاذ، ط. ط 1. الرياض: دار العاصمة.
25. شيخ الإسلام، ز. (1426هـ - 2005م). منحة الباري بشرح صحيح البخاري. المسمى تحفة الباري. اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه: العازمي، س. بالتعاون مع مركز الفلاح للبحوث العلمية. ط 1. الرياض: مكتبة الرشد.
26. ع. (1427هـ - 2006م). الوجيز في أصول الفقه. ط 15. بيروت: مؤسسة الرسالة.
27. العسقلاني، أ. (د.ت). الإصابة في تمييز الصحابة. بيروت: دار الكتب العلمية.
28. العسقلاني، أ. (د.ت). تقريب التهذيب. تحقيق أبو الأشبال، ص. دار العاصمة.
29. العيني، ب. (1421هـ = 2001م). عمدة القاري شرح صحيح البخاري. ضبط وتصحيح: ع. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية.
30. ابن فرحون، إ. (1417هـ = 1996م). الديباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب. دراسة وتحقيق: الجنان، م. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية.
31. الفيومي، أ. (1987م). المصباح المنير. بيروت: مكتبة لبنان.
32. القاضي عياض، ع. (1419هـ = 1998م). شرح صحيح مسلم المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم. تحقيق: ي. ط 1. المنصورة: دار الوفاء.
33. القرطبي، أ. (1417هـ - 1996م). المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم. حقه وعلق عليه وقدم له: م. وآخرون. ط 1. دمشق - بيروت: دار ابن كثير - دار الكلم الطيب.
34. القرطبي، م. (1433هـ = 2012م). الجامع لأحكام القرآن. تحقيق: ع. بيروت: دار الكتاب العربي.
35. القسطلاني، أ. (1323هـ). إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري. وبهامشه متن صحيح مسلم وشرح النووي عليه. ط 7. مصر: مطبعة الكبرى الأسيرية.
36. القنوجي، ص. (1404هـ - 1984م). عون الباري لحل أدلة البخاري. شرح كتاب التجرید الصريح لأحاديث الجامع الصحيح. حلب: دار الرشيد.
37. ابن كثير، إ. (1418هـ = 1997م). البداية والنهاية. تحقيق التركي، ع. ط 1. دار هجر.
38. الكرمانلي، م. (1401 = 1981م). الكوكب الدراري في شرح صحيح البخاري. ط 2. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
39. الطوراني، أ. (1429هـ - 2008م). الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري. تحقيق: أ. ط 1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
40. م. (1423هـ = 2002م). فتح المنعم شرح صحيح مسلم. ط 1. القاهرة: دار الشروق.
41. م. (1424هـ = 2004م). اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان. ط 1. دمشق: دار الفيحاء.
42. المازري، م. (1987م). المعلم بفوائد مسلم. تقديم وتحقيق: م. ط 2. تونس: الدار التونسية.
43. المباركفوري، ص. (1420هـ = 1999م). منة المنعم في شرح صحيح مسلم. ط 1. الرياض: دار السلام.
44. المباركفوري، م. (1432هـ = 2011م). تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي. الترمذي، م. ومعه شفاء الغلل في شرح كتاب العلل. للترمذي أيضاً. اعتنى به: ي. ط 1. دمشق: دار الفيحاء - دار المنهل ناشرون.
45. المزي، م. (1408هـ = 1987م). تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق وتعليق: ب. ط 2. بيروت: مؤسسة الرسالة.
46. المزي، ي. (1999م). تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. حقه وضبط نصه وعلق عليه: ب. ط 1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

47. مسلم، م. (1433هـ = 2012م). صحيح مسلم بشرح النووي. تحقيق خ. ط 16. بيروت: دار المعرفة.
48. المقدسي، ع. (1426هـ = 2005م). عمدة الأحكام من كلام خير الأنام مم اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم. تحقيق: العمري، أ. و ع. تقديم: الحجوري، ي. ط 2. صنعاء: دار الآثار.
49. ابن الملقن، ع. (1429هـ - 2008م). التوضيح لشرح الجامع الصحيح. تحقيق: دار الفلاح. بإشراف: خ. و ج. تقديم: أ. ط 1. دمشق - بيروت: دار النوادر.
50. ابن منظور، م. (د.ت). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
51. الهروي، أ. (1419هـ - 1999م). الغربيين في القرآن والحديث. تحقيق ودراسة: أ. تقديم ومراجعة: ف. ط 1. الرياض - مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز.
52. ابن هشام، ع. (د.ت). السيرة النبوية. حققها وضبطها وشرحها ووضع فهرسها: م. و إ. و ع. تراث الإسلام.

رهمه تی خوی گه وره - خویندنه وهیه کی شیکارییه بو چوار فهرموودهی

پیرۆز له سه حیچی بوخاری و موسلیم

پوخته

پشتیوانانی پیغه مبهەر (درودی خوی لیبیت) خودای گه وره و کهسه باشه کانن، وه ئه وهی ته نها خزمایه تی له گه ل ئه وهیه و لسهر دینی ئه وه نییه پشتیوانی ئه وه نییه، پیغه مبهری خوا (درودی خوی لیبیت) ته نها رهم و به زه ییه له گه لیان به جیده بینی و پشتیوانی ته نها به لایه نی دینه وهیه. وه پیغه مبهری خوا (درودی خوی لیبیت) که سیکی به به زه یی و دانایه، ئه وهی قازانجه ئه وه دهکات و له بهر خاتری خوی دزایه تی که سی نه کردووه و تۆله ی له کهس نه کردۆته وه، به لکو ته نها له بهر خاتری خودای گه وره بووه. سه بر و ئارامی گرتووه له گه ل هاوه لانی و دوعای بو کردوون که خودای گه وره رهمیان پیبکات، وه ههر که سیکی پیغه مبهری خوا (درودی خوی لیبیت) له عنه تی لی کردیبت یان جه لده ی لی دایبت یان جوینی پیدایبت یان نه زیه تی دایبت و ئه وه کهسه ش شیایوی ئه م شته نه بیبت، ئه وه بو ی ده بیته رهمه ت و پاک بوونه وه له گونا و تاوان.

وشه کللییه کان: به ناشکرا، رهم و به زه ییه که به جیده گه ینم، دهم و چاوی سۆر هه لگه را، زیاد بوون و پاک بوونه وه، دوور کردنه وه له رهمه تی خودا.

The Mercy of The Prophet (May God Bless Him and Grant Him Peace)

An Analytical Study of Three Hadiths in The Sahihs of Al-Bukhari and Muslim

Faeq Taher Abdullah

Department of Education, College of Islamic Education, University of Koya, Koya, Kurdistan Region, Iraq

faeqbahrke@yahoo.com

Assist. Prof. Hashem Ismail Ibrahim

Department of Education, College of Islamic Education, University of Koya, Koya, Kurdistan Region, Iraq

hashim.ismail@koyauniversity.org

Keywords: *Obviously, I will fulfill the mercy, His face and eyes turned red, Increase and purification, Removal from God's mercy*

Abstract

The Prophet's (peace and blessings of Allah be upon him) supporters are Allah and the good believers. Those who are only his relatives and not on his religion are not his supporters. The Prophet of Allah (peace and blessings of Allah be upon him) leaves them only with mercy and the support is only in the religion. The Prophet of Allah (peace and blessings of Allah be upon him) was a merciful and wise person who did what has benefit in it. He did not oppose anyone for his own sake or take revenge on anyone, but only for the sake of Allah and his religion. He was patient with his companions and prayed for them that Allah would have mercy on them. And whoever was cursed by the Prophet (peace and blessings of Allah be upon him) or flogged or insulted or hurt by him and he was not worthy of that, that would be a mercy and a purification for the sins.